

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministry of Higher Education and  
Scientific Research

Abbas Laghrou University

Khenchela Faculty of Economics

Management and Commercial Sciences



وزارة التعليم العالي والبحث  
العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير  
والعلوم التجارية

خطر التغير في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية وسعر  
الصرف الموازي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال  
الفترة 1990-2020- دراسة تحليلية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد

من

تحت إشراف الاستاذ:

الطالب:

- مسعي عبد الحليم

- غدير عبد العزيز

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة عباس لغرور خنشلة	استاد محاضر - أ-	شناقر زكية
مشرفا ومقرا	جامعة عباس لغرور خنشلة	استاد مساعد - أ-	مسعي عبد الحليم
مناقشا	جامعة عباس لغرور خنشلة	استاد محاضر - ب-	بن سالم فراح

السنة الجامعية: 2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الشكر والعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علينا الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري إلا بمشيئته جل شأنه  
كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرفي الأستاذ "مسعي عبد الحليم" على ما أحاطني به من رشد ونصح وتوجيه طيلة فترة إنجاز البحث. كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر أيضا إلى جميع الأساتذة والدكاترة الذين درسوني طيلة المشوار الجامعي وساهموا في التكوين الأمثل لنا. كما نتقدم أيضا بشكر خاص إلى جميع موظفي كلية العلوم الاقتصادية لجامعة خنشلة. وشكرنا موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع في هذا البحث العلمي.

## إهداء

أشكر ربّي وأحمدك حمداً يليق بجلالك وعظمة سلطانتك أهدي هذا العمل إلى من كانوا سنداً لي في الحياة وطيلة مشواري الدراسي منذ بدايته لا يسعني إلا أن أقف أمامهما احتراماً وعرفاناً "أبي وامي" شكراً على حبكم ودعمكم الدائم، حفظكم الله وأطال في عمركم

إلى كافة الأصدقاء وزملاء الدراسة بدون استثناء

خاصة دفعة 2024/2019

أخيراً نسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفّقنا  
جميعاً لخدمة البحث العلمي

وأن يبلغنا جميعاً منازل الناجحين.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والنظريات التي تتعلق بسعر الصرف، وتسلط الضوء على مختلف مفاهيم ومحددات النمو الاقتصادي، وكذا تحليل اقتصادي لتبيان أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وكذا الأثر السلبي لسوق الصرف الموازي وأهم أسباب نموه في الجزائر، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير مباشر للتغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على محدداته الرئيسية المتمثلة في المستوى العام للأسعار نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حجم الصادرات والواردات وان العلاقة بينه وبين هذه المحددات علاقة عكسية. **الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، النمو الاقتصادي، سعر الصرف الموازي، سياسة سعر الصرف .

### Abstract:

This study aims to explore the relationship between exchange rates and economic growth in Algeria during the period 1990-2016. It delves into the key concepts and theories related to exchange rates, sheds light on various concepts and determinants of economic growth, and conducts an economic analysis to elucidate the impact of exchange rates on economic growth in Algeria during the study period, as well as the negative impact of the parallel exchange market and the main reasons for its growth in Algeria. The study results indicate a direct effect of exchange rate changes on economic growth by influencing its key determinants, including the general price level, per capita GDP, export and import volumes, with an inverse relationship between these determinants and the exchange rate. **Keywords:** Exchange rate, Economic growth, Parallel exchange rate, Exchange rate policy.

## فهرس المحتويات

.....شكر و عرفان
.....إهداء

## فهرس المحتويات

ملخص .....	5
فهرس المحتويات .....	6
فهرس الجداول .....	6
فهرس الأشكال .....	11
مقدمة: .....	13

### الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف فو سعر الصرف الموازي وسوق العملات الأجنبية

تمهيد: .....	5
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف .....	6
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف .....	6
المطلب الثاني: أهمية ووظائف سعر الصرف .....	11
المطلب الثالث: مخاطر التقلب في سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه .....	13
المطلب الرابع: المحددات والنظريات المفسرة لسعر الصرف .....	16
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف الموازي .....	18
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف الموازي .....	18
المطلب الثاني: محددات سعر الصرف الموازي .....	19
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف الموازي .....	21
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول سوق العملات الأجنبية .....	23
المطلب الأول: ماهية وخصائص سوق العملات الأجنبية .....	23
المطلب الثاني: وظائف وأشكال سوق العملات الأجنبية .....	24
المطلب الثالث: تنظيم سوق العملات الأجنبية .....	26
خلاصة الفصل: .....	29

### الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقتها بأسعار الصرف

تمهيد: .....	30
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي .....	31
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي .....	31
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي .....	33
المطلب الثالث: أهمية النمو الاقتصادي ومحدداته .....	34

المبحث الثاني: علاقة سعر الصرف وسعر الصرف الموازي بالنمو الإقتصادي.....	36
المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي .....	36
المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف الموازي بالنمو الإقتصادي .....	38
المبحث الثالث: اثر التقلب في سعر الصرف وسعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي	39
المطلب الأول: سياسة رفع سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي .....	39
المطلب الثاني: سياسة تخفيض سعر الصرف واثرها على النمو الاقتصادي .....	43
خلاصة الفصل .....	45

### الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

تمهيد: .....	46
المبحث الأول: تحليل لأثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 .....	47
المطلب الأول: تحليل مقارنة لأثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر الصادرات والواردات للفترة من 1990-2020 .....	47
المطلب الثاني: تحليل مقارنة لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر التضخم الفترة من 1990-2020 .....	52
المطلب الثالث: تحليل مقارنة لأثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي للفترة من 1990-2020 .....	54
المطلب الرابع: تحليل مقارنة لأثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشرات إيرادات الموارد النفطية للفترة من 1990-2020 .....	57
المبحث الثاني: اسباب تنامي سوق الصرف الموازي(السكوار ) في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة سوق الصرف الموازي بمدينة خنشلة- .....	59
المطلب الأول: أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر وخصائصه .....	59
المطلب الثاني: دراسة ميدانية لسوق الصرف الموازي بمدينة خنشلة .....	60
خلاصة الفصل: .....	65
خاتمة .....	67

## فهرس المحتويات

---

70..... قائمة المصادر والمراجع:

فهرس الجداول

- الجدول رقم 1: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري 1990-2020..... 48
- الجدول رقم 2: تطور النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشرات الصادرات والواردات الفترة من 1990/2020..... 50
- الجدول رقم 3: تطور معدلات التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر خلال السنوات 1990-2020..... 52
- الجدول رقم 4: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في دولة الجزائر خلال السنوات 1990-2020..... 54
- الجدول رقم 5: إيرادات الموارد النفطية في دولة الجزائر خلال السنوات 1990-2020..... 57
- الجدول رقم 6: اسباب توسع رقعة السوق الموازي ومدى تلبيته لاحتياجات المتعاملين فيه.... 62
- الجدول رقم 7: مدى فاعلية الاجراءات القانونية وجهود الدولة في مكافحة السوق الموازي للعملات..... 63
- الجدول رقم 8: العمل في الاطار الرسمي كمحفز للتخلي عن السوق الموازي والانتقال الى العمل في الاطار الرسم..... 64

## فهرس الأشكال

---

### فهرس الأشكال

- الشكل رقم 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر ..... 61
- الشكل رقم 2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي ..... 61

مَقَام

مَقَام

## مقدمة:

يحظى سعر الصرف بأهمية كبيرة في الاقتصاد، كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التقليل من البطالة واستقرار الأسعار. حيث أن فكرة أسعار الصرف تنطلق من عدم وجود عملة عالمية موحدة تعتمد عليها جميع الدول، خاصة وأن الذهب كعملة فقد تلك الصفة، مما تتطلب التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفقاً لسعر الصرف.

حيث يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في المبادلات التجارية الخارجية، وكذا في توطيد الاستثمارات الأجنبية، كما يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية للدول، وذلك لاستخدامه كأداة أو كمؤشر على تنافسية اقتصاد الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، المستوى العام للأسعار وتطور القطاع المالي، كما أن عرض العملة المحلية يعتمد بالدرجة الأولى على سياسة سعر الصرف للدولة، فنظرياً يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما كلما أدى ذلك لظروف شبيهة بظروف التضخم، ويؤدي هذا إلى انخفاض سعر صرف العملة مقارنة بالعملات المرجعية الرئيسية، والعكس صحيح. ولكن من المهم الإشارة إلى أن سياسة سعر الصرف التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأثر النهائي لزيادة أو تخفيض قيمة العملة.

والجزائر بدأت في انتهاج سياسة إصلاحية منذ سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 بتبنيها نظام اقتصادي جديد متمثلاً في اقتصاد السوق، إلا أن هذا التحول رافق ظهور ظاهرة جديدة تمثلت في الاقتصاد غير الرسمي حيث تعد الجزائر من البلدان التي تعاني من مشكلة الاقتصاد الموازي حيث أن وجود سوق صرف العملات الأجنبية الموازي يؤدي إلى انحراف سعر الصرف الرسمي عن قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى قصور في النمو الاقتصادي، واتساع الفجوة بين قيمته الحقيقية وقيمه الاسمية حيث بات من الضروري رسم سياسات سعر صرف قائمة على الأسس العلمية السليمة تكبح جماح التوسع المفرط في سوق الصرف الموازي

واتساع الهوة بينه وبين سوق الصرف الرسمي.

## الإشكالية الرئيسية:

وفي هذا السياق يمكن لنا صياغة إشكالية البحث وهي كالتالي:

كيف ياتر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-

2020؟

## الأسئلة الفرعية:

لغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي لإشكالية البحث تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه؟
- ما هي محددات وأنواع سعر الصرف؟

- ما المقصود بسعر الصرف الموازي؟
- ما المقصود بسياسة سعر الصرف؟
- ما هي علاقة أسعار الصرف بالنمو الاقتصادي؟

### فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:** هناك تأثير للتغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على محدداته.
- **الفرضية الثانية:** من اهم محددات النمو الاقتصادي التضخم، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حجم الصادرات والواردات، الايرادات النفطية.
- **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم
- **الفرضية الرابعة:** هناك علاقة طردية بين سعر الصرف ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.
- **الفرضية الخامسة:** هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الواردات.
- **الفرضية السادسة:** هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والاييرادات النفطية.

### أهمية البحث:

- يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال الدراسات والبحوث التي قام بها العديد من الباحثين الاقتصاديين المهتمين بالسياسة النقدية وأسعار الصرف في الاقتصاديات النامية ومدى تأثير سعر الصرف الموازي فيها على أسعار الصرف الرسمية والمتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ، حيث أصبح الشغل الشاغل للعديد من الخبراء الماليين والاقتصاديين واصبح الوقوف على واقع النمو الاقتصادي والعوامل المتحكمة فيه وعلاقة سياسة سعر الصرف المتبعة وتأثير التغير في سعر الصرف وسعر الصرف الموازي على مدى التطور في النمو الاقتصادي ضرورة ملحة.

### • المنهج المتبع:

اعتمد البحث على أسلوب المزج بين المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

### أسباب إختيار الموضوع:

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها في:

- أهمية الموضوع في الدراسات النقدية والمالية الحديثة .
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلي.

### أهداف البحث:

سعيانا من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المرتبة بالشكل التالي:

- ابراز الأهمية الاقتصادية لسعر الصرف كمؤشر مالي له تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

- تحديد النظريات المفسرة لسعر الصرف وانواع سياسة الصرف المتبعة.
- الوقوف على اهم طرق قياس النمو الاقتصادي وابرار اهم محدداته ومكوناته الرئيسية.
- الوقوف على مدى الترابط والعلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي من خلال محدداته.
- تحديد العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وإبراز أهم التأثيرات الاقتصادية المترتبة عن التغير في سعر الصرف.
- الوقوف على الاثر السلبي لسوق الصرف الموازي على الاقتصاد ككل وعلى اسعر الصرف الرسمية والنمو الاقتصادي بصفة خاصة.
- الوقوف على واقع سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على محددات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التطرق الى سوق الصرف وسعر الصرف الموازي في الاقتصاد الجزائري.

#### صعوب البحث:

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة:
- عدم تطابق المعطيات الرقمية الخاصة بالظواهر المدروسة في الجزائر من مصدر إلى آخر.
- صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية المتعلقة بسعر الصرف وسعر الصرف الموازي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

#### هيكل البحث:

الفصل الاول: الإطار النظري لسعر الصرف وسعر الصرف الموازي وسوق العملات الأجنبية

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بأسعار الصرف

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على

النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

#### الدراسات السابقة

- بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2009/2008. اهم ما توصلت اليه من نتائج:
- وجود فارق كبير بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى افتقار الدول الأولى لبعض هذه المحددات كالتقدم التقني والابتكارات والاستثمار في رأس المال البشري على الرغم من توفر معظمها على عنصري رأس المال المادي والعمل.
- المساواة في مستوى النمو بين الدول المتقدمة والنامية لا يمكن أن يتحقق في الغد القريب باعتبار أن الأولى تواصل التقدم والثانية تحتاج لعامل الزمن لتكوين محددات النمو الناقصة،

على الرغم من أن معدلات النمو في الدول الفقيرة أكبر منها في الدول المتقدمة والسبب في ذلك أن الاقتصاديات المتقدمة والتي تملك حجم رأس مال مرتفع.

- بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 24، الطبعة 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03. عبارة عن دراسة لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية (من حيث العمليات المنظورة "الميزان التجاري") في الجزائر خلال الفترة (2010-1998). من اهم ما توصلت اليه كنتائج:

- المعطيات الجزائرية للفترة -1998 2010 لا تبين أي علاقة إحصائية بين المتغيرتين سعر الصرف والميزان التجاري، وقد يعود ذلك إلى أن صادرات الجزائر تتكون أساسا من مواد أولية (نפט وغاز)، فهي تعتمد على أسعار المواد الخام في السوق العالمية، في حين أن نسبة معتبرة من الواردات الجزائرية هي عبارة عن دالة تابعة أكثر لمداخل ميزانية الدولة من الجباية البترولية.

- لا يمكن اعتبار أن الميزان التجاري يخضع فقط لتقلبات سعر الصرف وإنما هناك متغيرات أخرى (كسعر البترول، أسعار الواردات...)، تؤثر فيه.

- محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نفود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013. من اهم ما توصلت اليه من نتائج:

- ارتفاع معدلات التضخم في الدول يشجع على تطبيق أنظمة أسعار الصرف الثابتة، إلا أنه مع مرور الوقت ومع إزالة التضخم تقل فوائد تثبيت سعر الصرف وتصبح أهم أعباء التثبيت فيما بعد هي المغالاة في قيمة العملة المحلية، وهذا من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للدول المعنية في الأسواق العالمية ويقود ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

- ضرورة الإتجاه نحو التعويم وإستهداف التضخم، طالما أن أسعار الصرف الثابتة والوسيط في الدول الناشئة والمتحولة لاقتصاد السوق، غالبا ما تكون سياسة ملائمة التطبيق في المراحل الأولى من التحرير والإصلاح الاقتصادي، ولكن سرعان ما تفقد هذه الأنظمة كفاءتها أمام تنامي تحركات رؤوس الأموال والتعرض لتقلبات إقتصادية سريعة وتغيرات هيكلية مع التحول إلى إقتصاد السوق.

# الفصل الأول

## الإطار النظري لسعر الصرف

### وسعر الصرف الموازي

### وسوق العملات الأجنبية

#### تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط وتنظيم للمبادلات التجارية الدولية بين اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول، وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في توضيح المؤشرات الاقتصادية كالقدرة التنافسية لاقتصاد الدول وميزان المدفوعات معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل تصل إلى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية بشكفعال، يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب على ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج والعمالة والنمو بشكل عام. وفي حال استخدام هذا السعر بشكل غير مناسب فإنه يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه من هذا المنطلق، سنقوم بإيضاح بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف المستخدمة في سوق العملات الأجنبية التي تعتبر المصدر الرئيسي لأسعار صرف العملات الرئيسية وكذلك وكذلك الوقوف على مفهوم سعر الصرف الموازي، حيث تم تقسيم الفصل التالي إلى ثلاث مباحث:

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

### المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف الموازي

### المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول سوق العملات الأجنبية

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

مع تشابك العلاقات الاقتصادية والأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة ظهرت الحاجة إلى وجود نظام يقوم على تقييم العملات الوطنية وتحديد نسبة تبادلها مع العملات الأجنبية الأخرى، ومن هنا ظهر ما يعرف بسعر الصرف الذي سنحاول أخذ نظرة عامة عنه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به .

### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يظهر مصطلح سعر الصرف الذي يعرف بأنه سعر العملة مقومة بعملة أخرى، والذي يمثل الفارق الجوهرى بين التعاملات الدولية والتعاملات المحلية، وتتم هذه التحويلات في إطار نظام نقدي دولي شهد العديد من التطورات في مجال أنظمة الصرف.

### أولاً: نشأة سعر الصرف:

تقوم تسوية المعاملات داخل الدولة بالعملة المحلية فلكل دولة عملتها الخاصة التي يصدرها البنك المركزي وتستخدم لتمويل معاملاتها، وهو الأمر الذي يجعل التجارة في السلع والخدمات وتحويل رؤوس الأموال بين الدولة تقتضي إجراء عملية تحويل العملة.

منذ 1870، بدءا بسياسة التثبيت لقيم كل العملات الأساسية بالنسبة للذهب خلال فترة 1875 حتى 1914 التي اعتمدت بربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة مشاركة فيه بوزن ثابت من أيقونة الذهب، ليتم بداية التنازل عنها خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والتزام الدول بمراقبة الصرف وخلال الفترة (1918-1922) ظهر التعويم الحر لأسعار الصرف، ولتتم الرجوع بعد ذلك لقاعدة الذهب من جديد خلال الحربين العالميتين (1925-1931)، وتوقفت كتلة الذهب عن العمل نتيجة لفشل المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في 1933 من أجل إعادة تشكيل قاعدة الذهب الدولية.

وكنتيجة لانهايار قاعدة الذهب والكساد العالمي ظهرت قاعدة جديدة استبدلت على أثرها تثبيت العملات الرئيسية بالنسبة للذهب إلى الدولار الأمريكي الذي أصبح يعتمد عليه في ظل النظام الحديث الذي كان مثبت بالنسبة لقيمة معينة من الذهب خلال 1971 والذي يعتبر التحرك الجزئي بعيدا عن الذهب.

وقد تم وقف تحويل الدولار إلى ذهب في عام 1971، وبحلول عام 1973 قامت معظم الدول الرئيسية بالإعلان عن أسعار تعادل جديدة لعملاتها، حيث ظهرت قاعدة جديدة تمثلت في قاعدة الدولار الذي أصبح يلعب دورا مهيمنًا كأصل للإحتياطي وبعد إنهايار نظام "بريتونوودز" عام 1974 إتجهت العديد من الدول النامية إلى تبني أنظمة صرف أكثر مرونة ويعد تفسير سلوك سعر صرف العملة من القضايا الاقتصادية المعاصرة الحديثة، والتي زاد الإهتمام بها في العقود الأخرين من القرن العشرين.

ففي ظل إقتصاد السوق وحرية تدفق رأس المال، فإن سعر الصرف مهم في الربط بين الأسواق المحلية والأجنبية وفي توجيه الإستثمار وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد حيث يساهم سعر الصرف في تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والإستقرار في تعزيز الإحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية اللازمة لأداء سعر الصرف إلى جانب دوره في تجنب الإقتصاد الوطني للضغوط التضخمية<sup>1</sup>.

### ثانيا: تعريف سعر الصرف

➤ **التعريف الأول:** يعرف سعر الصرف على أنه: " قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في سوق العملات الأجنبية"<sup>2</sup>.

➤ **التعريف الثاني:** سعر الصرف هو " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. يعمل سعر الصرف كأداة ربط للإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي ربط السعر المحلي بالأسعار العالمية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدرى، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 28-29.  
<sup>2</sup> عدنان هجيرة وأمين زكي، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 259.

أي هو عبارة عن المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم ويستخدم في عمليات التبادل التجاري بين الدول حيث يصبح المقياس الذي يتم على أساسه حساب دائنية أو مديونية الدولة.

➤ **التعريف الثالث:** عرفه بعض الاقتصاديين على أنه المرأة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات الدولة وواراداتها سواء كانت منظورة أو غير منظورة، حيث أن الدولة التي تتمتع بصادرات قوية تكون عملتها الوطنية قوية مقابل بقية العملات والعكس صحيح في حالة ضعف الصادرات وزيادة الواردات، ويمكن القول أن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع مختلف دول العالم.<sup>2</sup>

ومما سبق يمكننا القول أن المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف هي:

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى ؛
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية ؛
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها ؛
- أن سعر صرف العملة مشابه لسعر أي سلعة أخرى من ناحية إلبات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر على هذا السعر.

### ثالثاً: أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع لسعر الصرف تصنف حسب المعاملات وحسب الشكل<sup>3</sup>:

#### ✓ من حيث معيار المعاملات:

➤ **سعر الصرف العاجل:** عندما يتم الإتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء فإن سعر الشراء يسمى الصرف الحالى، فالمبادلات الحالئة تعني شراء مثلاً دولار أمريكي من الصرافين والبنوك ويتم وفقاً للمعدلات الصرف الحالئة.

➤ **سعر الصرف الآجل:** عندما يتم الإتفاق على شراء الصرف الأجنبي بتاريخ مستقبلي للتسليم فإن سعر الشراء في هذه الحالة يسمى سعر الصرف الآجل أو المستقبلي، وفي مثل هذا التعاقد فإن سعر الصرف للعملة الأجنبية يبقى

<sup>1</sup>تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، العدد 16، 215، ص 63.

<sup>2</sup>حمدي عبد العظيم، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف الموازنة العامة، دار زهراء الشرق للنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص 38-39.

<sup>3</sup>وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية الدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 184.

ثابتا بغض النظر عما يحدث لسعر الصرف العاجل أو الحالي، وتتراوح فترات هذه العقود ما بين شهر واحد إلى غاية اثني عشر شهرا للتسليم المستقبلي.

**سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الفوري + ثمن التأجيل.**

✓ من حيث معيار الشكل:

➤ **الصرف اليدوي:** هو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد ما بين الصراف والمشتري.

➤ **الصرف المسحوب:** وهو الذي تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة.

يتحدد سعر صرف أي عملة في سوق الصرف الاجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا عرض للعملات الاجنبية كما يكون في بعض الاحيان تدخل للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الاجنبية بما يحقق أهدافها، ومن بين انواع سعر الصرف نذكر<sup>1</sup>:

✓ **سعر الصرف الإسمي Nominal Change de Taux**

عرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر 1 عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، نلاحظ من هذا التعريف اهمل جانب القوة الشرائية للعملة. يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف المعمول به في الاسواق الموازية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي بلد واحد.

نستنتج ان سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول ونتيجة لاهماله هذا الاخير فهو ادن لايبين حقيقة العملة ولايعتبر كمعيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الاسواق الخارجية.

✓ **سعر الصرف الحقيقي Réel Change de Taux**

<sup>1</sup>إبتاني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، دفعة 2009/2008، ص 10.

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات.

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض.

نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم

فمثال: إذا ارتفعت مداخيل الصادرات لدولة ما تزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل فهذا لا يؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد، كون الارتفاع الحاصل في العوائد التصديرية لم ينعكس إيجابا على أرباح المصدرين حتى وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة مرتفعة. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الاسعار الاجنبية بدلالة الاسعار المحلية.

P: مستوى الاسعار في البلد المحلي

P: مستوى الاسعار في البلد الاجنبي

TCN: سعر الصرف الاسمي

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الاجنبي والبلد المحلي. إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الاسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإن اتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الاسواق السلعية والنقدية والمالي.

بما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد المحلي وأهم المتعاملين التجاريين، فهي إذن تعبر عن القدرة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس تسمح بقياس تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لاسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على إنخفاض القدرة التنافسية للاسعار والعكس صحيح.

✓ سعر الصرف الفعلي Effectif Change de Taux

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.

### ✓ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي Le Taux de Change Effectif Réel**

هو سعر إسميلانه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين إتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية التي تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني. لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد.

### ✓ **سعر الصرف التوازني**

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الاموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لاي سلعة من السلع المتداولة في الاسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات. الملاحظ هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالاضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته.

### **المطلب الثاني: أهمية ووظائف سعر الصرف**

لسعر الصرف أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا بالبلدان النامية، كما انه يلعب دور مهم في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري، وهذا من خلال الوظائف التي يقدمها لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق لكل من أهمية سعر الصرف وكذا الوظائف الأساسية له.

### **أولاً: أهمية سعر الصرف**

يمكن إدراج أهمية سعر الصرف في النقاط التالية:

- يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات
- تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن الجانب الآخر أن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي
- يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها<sup>1</sup>.
- يعتبر سعر الصرف مهماً لأنه يؤثر في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية حيث يتحدد سعر سلعة صنعت في الولايات المتحدة بالأورو وبواسطة عاملين اثنين: سعر هذه السلعة بالدولار وسعر الصرف أورو / دولار<sup>2</sup>.
- يؤثر تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة
- يؤثر على التضخم والإنتاج والعمالة وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف<sup>3</sup>.
- سعر الصرف يحتل مركز محوري في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.

<sup>1</sup> أسمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 16.

<sup>2</sup> يوسف بن ختم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد القياسي المالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 24.

<sup>3</sup> يوسف بن ختم، المرجع السابق، ص 25.

## ثانياً: وظائف سعر الصرف

تتمثل وظائف سعر الصرف في ثلاث وظائف أساسية والتي تتمثل في:

✓ **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية ( لسلعة معينة ) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية<sup>1</sup>.

✓ **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالإستيرادات التي تكون أسعارها محلية وبالتالي يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية<sup>2</sup>.

✓ **وظيفة توزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: مخاطر التقلب في سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته.

#### أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف محوري في اقتصاد المبالدة الدولية وفي الاقتصاد ككل، كما يعتبر العنصر القطب في الفكر المالي الحديث ولكن هناك بعض العوامل تؤثر به نذكر منها:

✓ **التغير في الأسعار النسبية:** يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى، فإذا انخفضت الأسعار في إحدى البلدان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد وزيادة الطلب على عملته مع ثبات العوامل الأخرى وزيادة الطلب على العملة النقدية يؤدي إلى رفع قيمة عملة ذلك البلد أو زيادة صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى، ومن المؤكد أن العكس يكون صحيحاً<sup>4</sup>.

✓ **التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:** يتأثر سعر صرف العملة النقدية بقيمة الصادرات والواردات فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستنتج قيمة

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 149.

<sup>2</sup> نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية الدولة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 67.

<sup>3</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 98.

<sup>4</sup> بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 24، الطبعة 01، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 253.

العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الاجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف<sup>1</sup>.

✓ **تغير معدلات التضخم:** يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق العملات الأجنبية، فمثلا حينما ترتفع قيمة عملة دولة ما بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية وأيضا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق العملات الأجنبية مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن معدلات التضخم لها أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

✓ **حركة رؤوس الأموال:** تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة العملة الفعلية مقابل العملات الأخرى، حيث ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال وتنخفض تلك القيمة للدولة المصدرة لرأس المال وبناء على ذلك فإن تغير حركة رؤوس الأموال تؤدي إلى تغيير سعر صرف العملات الأجنبية.

✓ **أسعار الفائدة:** تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف وبشكل غير مباشر، وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق العملات الأجنبية، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وتحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة<sup>2</sup>.

## ثانيا: مخاطر تقلبات سعر الصرف

✓ **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة

<sup>1</sup> عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنسب شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 21.

<sup>2</sup> حميدات سعاد، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 06.

والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف<sup>1</sup>.

✓ **مخاطر الإنتمان:** تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

كما قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها، مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على اخراج العملات الأجنبية.

✓ **مخاطر الأسعار:** هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية<sup>2</sup>:

➤ **النوع الأول:** أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة

➤ **النوع الثاني:** وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

✓ **مخاطر تخفيض سعر العملة أو انخفاض قيمتها**

تنشأ عندما تحصل المؤسسة على قرض بالعملة الأجنبية غالبا بالدولار الأمريكي أو اليورو، ثم تقوم بإقراض هذه الأموال بالعملة المحلية، ومن ثم يصبح على المؤسسة التزامات بالعملة الصعبة بينما تتوفر لديها أصول بالعملة المحلية، ومن شأنه حدوث أي تقلبات في القيم النسبية لقانون العملتين، وذلك يؤثر عكسيا على السلامة المالية للمؤسسة<sup>3</sup>.

✓ **مخاطر السيولة:** هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها ( مستحقاتها )، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع

<sup>1</sup> أحسنه محرز، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 13.

<sup>3</sup> عفاف ربيعي، مخاطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة مسيلة، الجزائر، 2016، ص 46.

المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتهما في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

### المطلب الرابع: المحددات والنظريات المفسرة لسعر الصرف

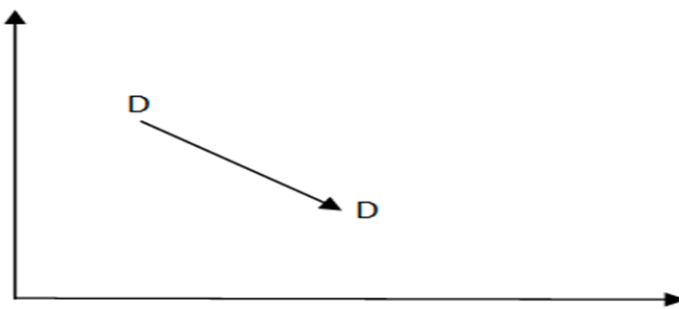
#### أولاً: محددات سعر الصرف:

تحديد سعر الصرف يُعتبر من القضايا الأساسية التي تناولتها النظرية الاقتصادية عبر تطورها التاريخي. ومن أجل فهم كيفية تحديد أسعار الصرف، سنناقش في هذا السياق العوامل المؤثرة فيها، والتي تتمثل في قوى العرض والطلب. يُعتبر الصرف الأجنبي سلعة كما هو معروف، ويتم تحديد سعره بناءً على تفاعل العرض والطلب عليه.

#### ✓ الطلب على الصرف الأجنبي:

يُظهر الطلب على الصرف الأجنبي تفاوتاً في الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عندما تتغير أسعار الصرف، مع افتراض استقرار العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية بخلاف سعر الصرف. وهناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وكمية العملة المطلوبة، حيث يتناسب ارتفاع سعر الصرف مع انخفاض الطلب على العملة الأجنبية؛ نظراً لزيادة تكلفة الواردات. بالمقابل، يزيد الطلب على العملة الأجنبية عندما ينخفض سعر الصرف، نظراً لانخفاض تكلفة الواردات. وعند رسم منحنى الطلب، يتجلى ذلك بانحدار المنحنى من أعلى الجهة اليسرى إلى الجهة اليمنى السفلى، كما هو موضح في الشكل التالي

سعر الصرف الأجنبي



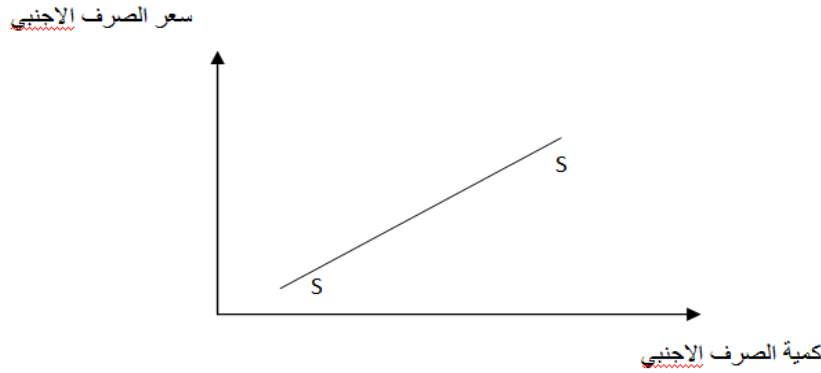
كمية الصرف الأجنبي

المصدر: مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ص 382

#### ✓ العرض على الصرف الأجنبي :

## الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وسوق العملات الأجنبية

يُمثل العرض الأجنبي المختلفة من الصرف الأجنبي التي سُعرض عند أسعار الصرف المختلفة، مع افتراض استقرار العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض. وتشمل مصادر العرض العمليات المسجلة في الجانب السلبي من ميزان المدفوعات، وتعتمد بشكل كبير على قرارات الدول بشأن السلع والخدمات التي يرغبون في استيرادها، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، والذي يعتمد على مدى رغبة الدول الأخرى في توجيهها نحو هذه الدولة. يُلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي وكمية العرض منه، حيث يتزايد العرض مع زيادة سعر الصرف الأجنبي في دولة ما، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى. وبالتالي، تصبح أسعار السلع والخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى، مما يزيد الطلب عليها، ويزيد بالتالي العرض من الصرف الأجنبي. ونتيجة لذلك، يتجه منحنى عرض الصرف الأجنبي باتجاه موجب من الأسفل إلى الأعلى، كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره،

### ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هي نظريات تبين كيف يتم تحديد أسعار الصرف وهي<sup>1</sup>:

#### ✓ نظرية تعادل القدرة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه الذي يحمل عنوان " النقود وأسعار الصرف الأجنبية بعد عام 1914، تقوم هذه النظرية على أساس قانون السعر الوحيد "، الذي يقوم على فكرة مفادها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية حيث يرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، بحيث يؤدي إلى تعادل القدرة

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 153-154.

الشرائية لكل عملة، أي سعر الصرف الموازي لعملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما، أي هو سعر الصرف الذي يؤدي إلى تحويل عملة وطنية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدوائين.

#### ✓ نظرية تعادل أسعار الفائدة

قام بصياغة هذه النظرية جون ميناركينز " سنة 1923، وهي نظرية تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف الدول. ترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بدول أخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.

#### ✓ نظرية كمية النقود

تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناء على كمية النقود، فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في هذا البلد وكننتيجة لذلك فإن صادراته سوف نقل بينما وارداته ترتفع وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية.

### **المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول سعر الصرف الموازي**

يتناول هذا المبحث الدراسة النظرية لسعر الصرف الموازي، إذ يعكس سعر الصرف الموازي حقيقة القوة الشرائية، حيث يتحدد هذا الأخير وفقا لمحددات سيتم التطرق إليها.

#### **المطلب الأول: ماهية سعر الصرف الموازي**

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف سعر الصرف الموازي والفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي.

#### **أولاً: تعريف سعر الصرف الموازي**

وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية كما انه سعر غير ثابت وغير معلن رسميا بل يتم اعلانه بشكل شخصي مما يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد.

**ثانيا: الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي**

سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي هما مصطلحان يستخدمان لوصف أسعار الصرف المختلفة للعملة في بلد واحد.

فيما يلي الفرق بينهما:

✓ **سعر الصرف الرسمي:**

➤ **التحديد:** هو السعر الذي تحدده الحكومة أو البنك المركزي للبلد، ويستخدم في المعاملات المالية الرسمية التي تتم عبر القنوات الحكومية والرسمية.

➤ **التطبيق:** يستخدم هذا السعر في المعاملات التجارية الدولية التي تتضمن المؤسسات الحكومية والبنوك المركزية، وكذلك في التعاملات الاقتصادية التي تخضع للرقابة الحكومية.

➤ **الثبات:** غالبًا ما يكون هذا السعر ثابتًا أو يتغير ببطء وفقًا لسياسات البنك المركزي.

✓ **سعر الصرف الموازي:**

➤ **التحديد:** هو السعر الذي يتحدد بناءً على العرض والطلب في السوق الحرة، وغالبًا ما يتم تداول العملات فيه خارج القنوات الرسمية.

➤ **التطبيق:** يستخدم هذا السعر في المعاملات التي لا تتم عبر القنوات الرسمية، وغالبًا ما يكون نتيجة لقيود على الصرف الأجنبي أو لأسباب اقتصادية مثل التضخم أو نقص العملة الأجنبية.

➤ **التقلب:** يكون هذا السعر متقلبًا بشكل كبير ويعكس الحالة الاقتصادية الحقيقية والعرض والطلب على العملة الأجنبية في السوق.

**المطلب الثاني: محددات سعر الصرف الموازي**

يعكس سعر الصرف الموازي حقيقة القوة الشرائية، حيث يتحدد هذا الأخير بحسب العرض والطلب<sup>1</sup>:

### **أولاً: محددات العرض**

إن عرض العملات الأجنبية لتمويل سوق العملات الأجنبية الموازية يمكن أن تأتي من عدة مصادر:

- تحويلات المغتربين العمال الأجانب ؛
- رصيد السياح الأجانب؛
- عمليات تزيف فواتير التجارة؛
- عمليات التهريب ( خصوصاً رؤوس الأموال).

### **ثانياً: محددات الطلب**

وسائل الدفع الخارجية لسوق العملات الأجنبية الموازية تخدم تغطية عدة عناصر حيث يمكن تلخيصها في المحددات التالية:

✓ **تمويل العمليات التجارية:** عمليات الاستيراد، عمليات التهريب السلمي والعمليات غير الشرعية.

✓ **سياحة المقيمين:** تحويلات رؤوس الأموال خاصة في فترة الانفتاح الاقتصادي.

✓ **المدفوعات غير المنظورة:** كعمليات تمويل تجارة المخدرات التي تتم أساساً بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي.

يتحدد سعر الصرف الموازي بهذه العوامل كما يأخذ بعين الاعتبار علاوة الخطر لأن الرقابة على الصرف تمنع بيع وشراء العملات الصعبة دون إذن البنك المركزي وبتالي قد يتعرض المتعاملين في هذه السوق للغرامة أو السجن أو مصادرة الكميات المضبوطة من النقد الأجنبي أو جميع هذه الأمور معاً، وهو ما يعني أن هؤلاء المتعاملين في السوق السوداء، يعملون في ظل ظروف المخاطرة تعتمد درجتها على حدة عقوبات المخالفة.

<sup>1</sup>قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016، ص 77.

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف الموازي

سنتناول في هذا المطلب أهم النظريات المفسرة لسوق العملات الأجنبية الموازية ونذكر منها ما يلي:

#### أولاً: المقاربات النظرية النقدية المفسرة لسوق الصرف الموازي

لقد ازدهرت البحوث وتواصلت حول الأسواق الموازية للعملات الأجنبية في البلدان النامية منذ 1980 فعلى العموم هناك ثلاث مقاربات نظرية اعتمدت على تحليل السوق الموازية الأولية تتمثل في<sup>1</sup>:

✓ **مقاربة السوق التجارية الحقيقية:** التي أكدت على حقيقة أن السوق الموازية تقدم أغراضاً تجارية أساساً حيث أن هذا النوع من أسواق الصرف يظهر في ظل اقتصاد حكومته حيث ينتهز فرصة تخصيص حصص للصرف الأجنبي وتدفقات التجارة الدولية.

✓ **مقاربة النهج النقدي:** الذي يركز على العوامل النقدية في شرح السوق الموازية، هذه المقاربة تؤكد على دور السياسة النقدية في تمويل العجز المالي الناتج عن خسائر في عائدات الضرائب بسبب التهرب من الضوابط الاقتصادية المفرطة، حيث أن تمويل العجز عن طريق خلق النقود عادة ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية غالباً ما تتم في سياق سياسة تنموية غير لائقة وبالتالي فمزيج من هذه العوامل يؤدي إلى الزيادة حجم السوق الموازية.

✓ **توازن المحفظة واستبدال العملة:** على افتراض أن وكلاء يلجئون إلى استخدام السوق الموازية في تغيير تركيبة أصولها بين العملة المحلية والأجنبية.

وقد تم إنتقاد محددات السابقة على أساس ضعف الإفتراضات التي بنيت عليها

فالضعف الأول هو أن هذه الأساليب تفترض تقييماً واضحاً للمهام بين السوق الرسمية التي من المفترض أن تخدم أنشطة الحساب الجاري والسوق الموازية التي يفترض أن تستخدم فقط لمعاملات حساب رأس المال.

والضعف الثاني فيتعلق أساساً بنهج استبدال العملة الذي يفترض أن وكلاء السوق الموازية هم الذين يقومون بتغيير تركيبة أصول المحفظة وتجاهل استخدام السوق لمعاملات الحساب الجاري، هذا الإنتقاد الأخير يأخذ بعين الاعتبار خصوصاً عند تحليل إقتصاديات إفريقيا نسبة

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 85-87.

لأمريكا اللاتينية، أين استخدمت الأسواق الموازية بكثرة لتلبية دوافع المحفظة في سياق فرط التضخم وتخفيض قيمة العملة.

### ثانياً: مقارنة نظرية التجارة الخارجية المفسرة لسوق الصرف الموازي

يمكن ادراجها في نقطتين:

- فبعد تحليل توازن جزئي في وقت مبكر من قبل بولدينغ 1947 ومايكل 1954 من سوق الاستهلاك سلعة تخضع لمراقبة الأسعار وتقييم نماذج التجارية الحقيقية لتحديد القسط الموازي تركز فقط على السوق الموازية وتفاعلها مع بقية الاقتصاد.
- على غرار السوق الموازية لصرف العملات الأجنبية يعكس الطلب على العملات الأجنبية لشراء الواردات الغير المشروعة وتوفير العملة الأجنبية من مصادر غير المشروعة<sup>1</sup>.

### ثالثاً: مقارنة نموذج توازن المحفظة المفسر لسوق الصرف الموازي

يمكن ادراجها في النقاط التالية:

- القاعدة العامة التي يقوم عليها هذا النوع من النماذج هو أن العملات الأجنبية هي أحد الأصول المألمة، وفقدان الثقة بالعملية المحلية يخلق مخاوف بشأن التضخم وزيادة الضرائب وانخفاض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية سواء كوسيط لتحوط وملاذا للأموال أو كوسيلة لاكتساب واكتناز الواردات.
- في نماذج المحفظة، والتوقعات تلعب دوراً مهماً في تحديد التحولات القصيرة الأجل في العرض والطلب والمحاسبة في تقلب أسعار الصرف الموازية. والتغيير المتوقع مستقبلاً في كمية النقود المحلية سوف يبدأ في ممارسة أثاره مباشرة بعد الإعلان عن تغيير سيحدث، وسيتم إنشاء محفظة تعديلات فضلاً عن التغييرات المصاحبة في سعر الصرف الموازي، وذلك لتحقيق المطلوب من طرف وكلاء المحافظ الخاصين<sup>2</sup>.
- وتستند هذه النماذج على فرضية استبدال العملة، حيث إن الأرصدة النقدية بالعملات الأجنبية يفترض إن تمثل بديلاً عن المال المحلي كمخزون للقيمة ووحدة للحساب

<sup>1</sup>ابوتلجة عبد الناصر، بطاهر سمير، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود، المغاربية للإقتصاد والتسيير، 2015، ص 76.

<sup>2</sup>المرجع السابق، ص 78.

ووسيط للتبادل وهي تمنح نظرة بعيدة في المدى القصير والطويل الأسعار الصرف الموازية.

### المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول سوق العملات الأجنبية

يضم سوق العملات الأجنبية كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الدولية المختلفة، إذ أنه ليس كباقي الأسواق المألوفة أو التجارية، فهو ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين مثل ما يحدث في السوق المالي إذ يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية، حيث يتم التعامل في سوق العملات الأجنبية عن طريق أجهزة التلفون والفاكس داخل غرف التعامل في الصرف الأجنبي.

#### المطلب الأول: ماهية وخصائص سوق العملات الأجنبية

لتحديد سعر الصرف المتعامل به لكل عملة والتسوية الصفقات والمبادلات التجارية بين الدول لا بد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه الصفقات وهو ما يسمى بسوق العملات الأجنبية.

#### أولاً: مفهوم سوق العملات الأجنبية

يعرف سوق العملات الأجنبية أنه ذلك المكان الذي تتم فيه عملية تبديل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى أين يلتقي العرض والطلب للعملات، فيتحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب والعرض.

ويقصد به أيضاً السوق الذي تتبادل فيه العملات بعملات أخرى أي مبادلة عملة أجنبية بعملة محلية، فعملية التبادل قد تتم بصفة فورية في نفس اليوم أو مستقبلاً عند تاريخ معين قد يكون قد حدد قبلاً وتدعى هذه العملة بالتبادل الأجل<sup>1</sup>.

كما يعرف سوق العملات الأجنبية بأنه التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وإلانات وأنظمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار، أو لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.

<sup>1</sup> عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في نقود بوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 34.

## ثانيا: خصائص سوق العملات الأجنبية

نلاحظ أن سوق العملات الأجنبية يتميز بعدة خصائص والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- يتم التعامل في سوق العملات الأجنبية بواسطة أدوات الاتصال الحديثة هو سوق لا إطار مادي له ؛
- أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة وكلما تطورت شبكات الاتصالات الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي؛
- يتميز سوق العملات الأجنبية بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه.

حاصل ما تقدم أن سوق العملات الأجنبية هو الذي في إطاره يتم تحويل العملات، والواقع أنه في سوق يتم تداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراق مألوفة كالأسهم والسندات أو أوراق تجارية كالكمبيالات والشيكات والحوالات التلغرافية.

## المطلب الثاني: وظائف وأشكال سوق العملات الأجنبية

لقد تعددت وظائف سوق العملات الأجنبية فهو يعتبر سوق كغيره من الأسواق يؤدي عدة وظائف هامة واختلفت أشكاله بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

### أولا: وظائف سوق العملات الأجنبية

تعددت وظائف سوق العملات الأجنبية إلى خمس وظائف أساسية والتي يمكن توضيحها فيمايلي<sup>2</sup>:

✓ **تسوية المدفوعات الدولية:** تتمثل الوظيفة الأساسية لسوق العملات الأجنبية في تحويل القدرة الشرائية من بلد إلى آخر وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية، حيث يقوم البنك بإرسال تعليماته إلى مراسليه في مركز نقدي أجنبي لدفع كمية معينة من العملة المحلية إلى شخص معين شركة أو حساب معين ومع تطور استعمال الإنترنت والتجارة الالكترونية فقد أصبحت أكثر استعمالا وأهمية.

كما تظهر الحاجة لسوق العملات الأجنبية في توفير العملات لإجراء التبادل الدولي من استيراد وتصدير، فعملية تحويل العملات إلى بعضها البعض، تستدعي قيام البنوك بعملية المقاصة في

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص 36.

<sup>2</sup>سليمة بوادي، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2013، ص 9-10.

الصرف وتصدير، الأجنبي المطلوب والمعروض في معرض المعاملات الخارجية بواسطة المقيمين في الدولة.

✓ **تقديم الانتماء اللازم لتمويل التجارة الخارجية:** ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح انتماء، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح انتماءنا لتمويل التجارة الخارجية. فهي تقدم قروضها للمصدر وللمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء فضلا عن تمويلها لتحركات رأس المال الطويل الأجل والقصير.

✓ **تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة:** يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب وتكون نقطة التوازن.

✓ **تزويد التسهيلات للتغطية والمضاربة:** تقوم أسواق الصرف بمساعدة المستثمرين المالبين على تجنب مخاطر الصرف والقيام بعمليات المراجعة والمضاربة. والجدير بالذكر أن 90 % من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تمثل معاملات مألبة بطبيعتها بينما 10 % فقط تمثل المعاملات التجارية.

### **ثانيا: أشكال سوق الصرف الأجنبي**

يوجد نوعان من أسواق الصرف الأجنبي هما السوق الآني والسوق الأجل، ويمكن هي ايضاحهما فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ **سوق العملات الأجنبية العاجل أو الآني:** إن العملية التي تتم طبقا للسعر الآني تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة. وتعد العمليات الآنية الأكثر أهمية في سوق العملات الأجنبية وتستحوذ على الاهتمام الأكبر، لأن تحركاتها مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات وعادة ما يتم التسليم والتسلم للعملات المباعة خلال عمل عدا يوم التعاقد على العملية وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم يومي في اليوم التالي وهناك حالات يتم فيها التسليم في نفس اليوم وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الأجلة وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية والأجلة وتستخدم سوق العملات الأجنبية الآني كأساس للتسويات الدولية وكذلك جهاز للانتماء الدولي.

✓ **سوق العملات الأجنبية الأجل:** فيسوق العملات الأجنبية الأجلة يلتزم المتعاملون ببيع وشراء العملات بسعر معين لكنهم يؤجلون التسليم والدفع إلى وقت لاحق ومحدد أثناء

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 35-36.

إبرام الاتفاق وسعر الصرف الآجلة لا يمكن أن يكون مساويا لسعر الصرف العاجل إلا صدفة، فيكون إما أكثر أو أقل.

إن سوق العملات الأجنبية الآجلة تسمح بتحديد فوري لسعر الصرف المستقبلي بين البائعين والمشتريين وتسمح العمليات الآجلة بالحماية ضد التغيرات المحتملة لأسعار الصرف أيضا الحماية من المضاربة من أجل الأرباح.

وإستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر وشهرين وثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة والعمليات التي تقل عن سنة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائما نشطة وعميقة إما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي اقل وسوقها خفيفة كما يمكن التعاقد تزيد عن السنة أيضا أو نقل عنها ولكن ذلك يتطلب تغييرات في الأسعار المعطاة ولكن التتميط السابق يستفاد منه في تسهيل عمليات على مدة التعاقد وتوحيدها في مختلف الأسواق.

وتختلف أسعار الصرف الأجل عن أسعار الصرف الآني بسبب العامل الزمني وأسعار الفائدة والتوقع بتغير مؤشرات أخرى، وفي ظروف السوق العادية تحدد الأسعار الآجلة لتبادل عملتين في وقت لاحق بمقدار الفرق بين أسعار الفائدة السائدة في بلدي هاتين العملتين. وتحدد في السوق يوميا أسعار الصرف الأجل للعملات الرئيسية التي يتم التعامل بها وتعلن الأسعار تسليم ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وهكذا، وقد تكون الأسعار الآجلة المعلنة أعلى أو أقل من الأسعار الآنية السائدة في نفس اليوم فإذا كان أعلى سمي هذا الفرق علاوة على السعر الحالي وإذا كان أقل سمي الفرق خصما من السعر الحالي.

### المطلب الثالث: تنظيم سوق العملات الأجنبية

تتنوع المعاملات التي تتم في أسواق الصرف حسب تنوع وأغراض المتعاملين ونشاطهم، وقبل التطرق إلى عمليات سوق العملات الأجنبية وكيفية التسعير فيه نخصص بالذكر لأهم المتعاملين فيه.

#### أولا: المتعاملون في أسواق الصرف الأجنبي

يتعدد المتعاملون في سوق العملات الأجنبية بتعدد عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، وفي طليعة هؤلاء المتعاملين<sup>1</sup>:

✓ **البنوك التجارية:** إن الحجم الهائل لعدد العمليات التي تنفذها البنوك التجارية، يجعل منها مركز ثقل لسوق العملات الأجنبية، فهي تقوم بعمليات لحساب زبائنها من بيع وشراء للعملات إقراض العملات وعمليات لحسابها الخاص من عمليات التحكم في سوق العملات الأجنبية تمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية.. الخ.

<sup>1</sup> عبد الناصر بوتلجة، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

تقوم بتنفيذ التعاملات للشركات والعملاء، وفي بعض الحالات تستعين بسماسرة الصرف الأجنبي لتوفيق البائعين والمشتريين للعملات الأجنبية معا، ونجد أيضا أن التعاملات بين البنوك تشكل معظم الأنشطة في سوق العملات الأجنبية.

✓ **البنوك المركزية:** تعمل لصالح الإدارة العامة والمؤسسات الدولية فبالإضافة إلى عملها كمنظم الاحتياطات البلد من الصرف الأجنبي تقوم بمراقبة حركة رؤوس الأموال، فهي من جهة تقوم بتنفيذ أوامر زبائنها من الإدارة والبنوك المركزية الأجنبية والمنظمات الدولية بالقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية ومن جهة أخرى تتدخل من أجل العملات الصعبة وحماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه تعديل سعر يعتبر مسؤولا عن سعر صرف العملة.

✓ **سماسرة الصرف:** يعتبر السماسرة وسطاء نشطين يتم من خلالهم إيصال البائعين بالمشتريين من خلال تجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة، كما يقدمون النصائح المتعلقة بالبيع أو الشراء ويسعون إلى الحفاظ على السرية في ذلك، وأغلب السماسرة لديهم إمكانيات متقدمة، ووسائل اتصال مباشرة بالعديد من البنوك إذ تلجأ البنوك إلى خدماتهم في الأوقات التي لا ترغب فيها الالتزام بتقديم عروض حينما تكون الأسواق مضطربة أو سريعة الحركة.

ومع تطور العمل المصرفي ظهر ما يعرف بالسماسرة الالكترونيين، وهم عبارة عن شبكات الكترونية خاصة تعمل في الأسواق الصرف الدولية، عارضة أسعار العملات الدولية ومقدمة للخدمات الإرشادية مقابل رسوم او عمولات مختلفة.

✓ **المؤسسات المالية الأخرى:** وهي عبارة عن مؤسسات غير بنكية ذات دور بالغ الأهمية في سوق العملات الأجنبية نتيجة لنشاطها المتزايد في الأسواق، وتتمثل أساسا في صناديق الاستثمار صناديق التقاعد شركات التامين الشركات العالمية... الخ. فمنذ بداية عقد التسعينات، أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف، وهذه المؤسسات تشتمل على الفروع المالية للمجموعات الصناعية إلى جانب الفروع المذكورة، وعلى المستثمرين المؤسساتيين.

✓ **البورصة:** وهي الأماكن التي تتداول فيها العملات الأجنبية والأوراق المالية بعد إصدارها والتي يلتقي فيها المتعاملون بهدف البيع والشراء وتقسّم إلى مركزية ومحلية، ولا يقتصر معنى البورصة كسوق على مجرد أنها مكان إلتقاء البائع والمشتري بل يمتد إلى ذلك التنظيم الشامل الذي يتناول أعضائها والمتعاملين بها وعادات التعامل ذاتها لأنها بدون ذلك التنظيم لا يمكن اعتبار هذه الأسواق بورصات.

**ثانيا: عمليات سوق العملات الأجنبية**

تتعدد عمليات سوق العملات الأجنبية وتنقسم إلى أربع عمليات أساسية ويمكن ايضاحها فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ **المراجعة:** وتعتبر من أبرز العمليات التي تجرى في سوق العملات الأجنبية العاجل والتي تعنى بشراء العملات في الأسواق منخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق المرتفعة السعر للحصول على ربح في ظرف دقائق معدودة والمراجعة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية، ومن مميزاتها أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين

✓ **المراجعة في أسعار الفائدة:** يؤدي اختلاف معدلات الفائدة بين الدول إلى تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي ذو معدل فائدة منخفض، إلى آخر يطبق معدل الفائدة مرتفع ويستدعي ذلك تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية مع القيام بعملية التغطية الأجلة ضد مخاطر الصرف، إن الهدف من المراجعة على أسعار الفائدة هو توزيع الأموال بين المراكز المائلة المختلفة من أجل تحقيق أعلى معدل عائد ممكن، بينما يقوم في نفس الوقت بتجنب مخاطر سعر الصرف الأجنبي.

✓ **عمليات المقاصة:** قليل ما يلجأ المتعاملون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينهم أو مع سماسرة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين الدائنة والمدينة حسب العملة التي يريدها المصدر.

✓ **التغطية:** قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لأخطار ناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة، باعتبار أن عملية التسديد في أغلب الأحيان تتم بعد فترة من الزمن، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف، ويقلل من حصيلة الصادرات عند انخفاض هذا الأخير لذلك. وجب التغطية ضد مخاطر الصرف الناجم عن العمليات التجارية والمائلة من خلال إبرام اتفاق يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق، يتفق عليه اليوم. وتعتبر هذه العملية مكلفة أحيانا إذا ما بقي سعر الصرف العاجل على حاله ولم يعرف الانخفاض طول مدة العقد الأجل.

✓ **المضاربة:** إذا كانت التغطية تهدف إلى تجنب المخاطرة خوفا من تحمل الخسارة، فإن عملية المضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل المستقبلي لعملة من العملات، فالمضارب يتقبل

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية، مذكرة دكتوراه في النفود والمالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 12-15.

المخاطر ويسعى إليها بترك وضعيته بالعملة الأجنبية مكشوفة طالما أنه يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الأجلة المتفق عليها في الحاضر، والأسعار العاجلة عند تواريخ الاستحقاق، الشيء الذي يمكنه من تحقيق الربح.

## خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف مفاهيم سعر الصرف وكذلك تبين أهمية سعر الصرف وأنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذكر أهم ثلاثة وظائف لسعر الصرف، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تم التطرق إلى سعر الصرف الموازي، إذ يعكس سعر الصرف الموازي حقيقة القوة الشرائية، حيث يتحدد هذا الأخير وفقا لمحددات العرض والطلب، وكذلك أهم النظريات المفسرة لسوق العملات الأجنبية الموازية.

وضم أيضا هذا الفصل مفاهيم أساسية حول سوق العملات الأجنبية الذي يعتبر مكان لتحديد سعر الصرف المتعامل به لكل عملة وتسوية الصفقات والمبادلات التجارية والمالية بين الدول.

# الفصل الثاني:

## النمو الاقتصادي وعلاقته بأسعار الصرف

### تمهيد:

لقد حظيت ظاهرة النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف المفكرين الاقتصاديين وهو ما تجلى في مختلف نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي حاول أصحابها إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية من حيث بعدها النظري والكميومعرفة مختلف مقاييس النمو الاقتصادي وكيفية قياسه والمحافظة على استقرار قيمته الحقيقية في الأجل الطويل، وبدوره أدى الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي الى الاهتمام بظاهرة الاستثمار والذي يرتبط بشكل مباشر بسعر الصرف الذي يؤثر على كافة الأسعار انخفاضا وارتفاعا، ويمكننا أن نعتبر سعر الصرف من بين أهم احوامل المؤثرة على للنمو الاقتصادي وقد اكتسب هذه الخاصية لقدرته الكبيرة على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيقه وتفعيله للنمو الاقتصادي وعليه سأحاول من خلال

هذا الفصل التطرق لأهم الجوانب النظرية بالنمو الاقتصادي وعلاقته بسعر الصرف وسعر الصرف الموازي وذلك وفق التقسيم الآتي:

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي**

**المبحث الثاني: علاقة سعر الصرف وسعر الصرف الموازي بالنمو الاقتصادي**

**المبحث الثالث: اثر التقلب في سعر الصرف وسعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي**

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا في واقع الأفراد ومستقبلهم، فهو وسيلة رئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع. تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه، هذا يتطلب تحديد المقاييس المختلفة التي تساعد على ذلك.

#### المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

##### أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

يختلف الدارسون للنمو الاقتصادي في تحديد تعريف شامل لجميع جوانبه فهناك جملة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

➤ **التعريف الأول:** النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع<sup>1</sup>.

➤ **التعريف الثاني:** اصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما، بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

➤ **التعريف الثالث:** النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>نزار سعد الدين العيسى، الإقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 43.  
<sup>2</sup>توداروميشال، التنمية الاقتصادية، ترجمة "حسين حسن محمود" دار المريخ، الرياض، 2006، ص 31.

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

التعريف الراسخ التدريجي

في الاقتصاد حيث يمكن للاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج<sup>2</sup>.

**ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي**

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي في ما يلي<sup>3</sup>:

- حتى يتحقق النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق نمو الناتج الوطني نمو السكان.
- يحدث النمو عند حدوث زيادة في الناتج الوطني الحقيقي وليس النقدي، حيث أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يحدث نمو اقتصادي إذا كان نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.
- يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من جهة أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من جهة أخرى، كما أن النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً بمعنى دون تدخل سلطات الدولة فيه.

**ثالثاً: تصنيفات النمو الاقتصادي**

ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى<sup>4</sup>:

- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:** ويتمثل هذا النمو في كونه نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكناً.
- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف:** ويتمثل في النمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الدخل الفردي.
- ✓ **النمو الطبيعي (التلقائي):** ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيء بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت الدول على هذا النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي، والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له أن ينتقل بسرعة من قطاع آخر
- ✓ **النمو العابر:** كما هو موضح في اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

<sup>1</sup> محمد نادي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001، ص 07.

<sup>2</sup> دومينيك سالفاتور، ترجمة "فؤاد صالح"، مبادئ الاقتصاد، أكاديمية انترناشيونال، بيروت، لبنان، 2001، ص 228.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 73.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

- ✓ **النمو المخطط:** وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، ولذا ترتبط فاعليته إرتباطا وثيقا بقدرة المخططين واقعيا الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع المستويات، فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، حيث أن النمو العابر غير ذاتي الحركة، وحيث أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد.
- ✓ **النمو المكثف:** هو النمو الذي يركز عليه الاقتصاديون بشكل عام، أي نمو السلع والخدمات المتاحة للفرد وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج الحقيقي هو معيار النمو الاقتصادي الكثير.
- ✓ **النمو الشامل:** يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي، وهذا يعني أن أي دولة ما قد تحقق نموا اقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.

### المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني الذي يعبر عن النمو الاقتصادي مايلي<sup>1</sup>:

#### أولا: المقياس النقدي للنمو الاقتصادي

المعدلات النقدية للنمو هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينة لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك بتحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير والتضخم ونسب التحويل بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة ونميزها بين:

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة بالاستناد إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد: معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** ومع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل

<sup>1</sup>رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 44-47.

المثال، وعلى ذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم.

✓ **معدلات النمو الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها على ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما يكون بالدولار الأمريكي.

### ثانياً: المقياس العيني للنمو الاقتصادي

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي

### ثالثاً: مقياس مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقاييس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي.

### المطلب الثالث: أهمية النمو الاقتصادي ومحدداته

#### أولاً: أهمية النمو الاقتصادي

تتمثل أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ **تحسين مستوى المعيشة:** يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، إن زيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات، كما يمكن الأفراد من الإتفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة.

✓ **مكافحة الفقر:** يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر، إن زيادة الدخل والأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي يمكن تخصيص جزء من ميزانية الدولة من أجل خلق فرص عمل ودعم القطاعات الصحية المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء.

### ثانياً: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي دولة لا بد من توفر عدة عوامل أساسية<sup>1</sup>: تتمثل في تراكم رأس المال والنمو السكاني وبالتالي النمو الفعلي في القوى العاملة والتقدم التكنولوجي.

<sup>1</sup> عماد الدين أحمد الصباح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص 27-28.

## ✓ تراكم رأس المال:

حيث يشمل تراكم الرأسمالي كل الإستثمارات الجديدة مادية أو بشرية , وهو ما ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي ليتم إستثماره حتى يزداد نمو الدخل والنتائج المستقبلية. فتشييد المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشييد المباني تعتبر استثمارات تزيد من رأس المال المادي للدولة، وكذلك الإستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم " البرامج والأبحاث , وتوفر الكفاءات تؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاد , حيث أكدت الدراسات الغربية أنه توجد علاقة تربط بين درجة التعليم كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، بحيث يساهم التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال العناصر التالية:

- التوفر على قوى العاملة وقوى الإنتاج أكثر مع إمدادها بكل ما تحتاجه من مهارات ومعرفة.
- توفير فرص العمل من خلال توظيف المدرسين وعمال المدارس والاهتمام بالباحثين في مجال البحث العلمي.
- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلوا محل العمال الأجانب في مختلف القطاعات والمشاريع.
- تمكين العمال من التدريب واكتساب المهارات الأساسية لمزاولة انشطتهم.

## ✓ القوة العاملة:

تمثل القوى العاملة أو الفئة النشطة إقتصاديا من السكان الذين لا يتساوون في قدراتهم من حيث الإنتاج للإختلاف مستواهم العلمي ومهاراتهم المكتسبة وكفاءاتهم بحيث ينبغي الإعتماد على مؤشر الكفاءة الكلية للعمل التي تعد نتاج للعدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري الكفاءة للعاملين.

## ✓ التقدم التكنولوجي:

بعد التقدم التكنولوجي عمل أساسي ومهم في النمو الاقتصادي بحيث تتكون التكنولوجيا من مجموعة المعارف العلمية التي تضم السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات وقد تكون من الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد.

بحيث يتجلى دور التقدم التكنولوجي كعامل أساسي في النمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة كميات الإنتاج بإستعمال نفس الحجم والكمية من المدخلات بحيث يعنى التقدم التكنولوجي بأساليب وتقنيات جديدة ووسائل إنتاج السلع بتكلفة أقل مما يعني أن كل وحدة إنتاج تتطلب رأس مال مادي وبشري أقل.

فرغم هذا الإسهام في التطور التكنولوجي الذي ساهم في رفع مستويات الإنتاج إلا أنه ليس شرطا كافي للإستمرار النمو , بل يجب توفر العمالة ذات المؤهلات والمعرفة العلمية التي تستطيع التعامل مع كل أنواع الآلات الحديثة والمعقدة.

## ✓ الموارد الطبيعية:

<sup>1</sup> عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

بحيث أن الدولة التي تمتلك موارد طبيعية أكبر بإمكانها الإستفادة منها لرفع مستويات النمو الاقتصادي لها.

غير أن معظم الخبراء الاقتصاديين لا يعتبرون هذه الموارد محددًا أساسيًا للنمو بل هو عنصر مساعد فقط بحيث على سبيل المثال , اليابان تمتلك الموارد الطبيعية بشكل أقل وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعاتها. ومع ذلك فاليابان حققت مستويات عالية من التقدم والنمو عكس توجد دول غنية بالموارد الطبيعية مثل دول في إفريقيا كالجائر غانا كينيا ساحل العاج السودان والعراق في آسيا وغيرها لكنها لم تحقق سوى معدلات بطيئة من النمو. وفي الغالب هي معدلات ظاهرية فقط وهذا ما يدل على أن توفر الموارد الطبيعية في ظل غياب العوامل الثلاث السابق ذكرها لن يكون له أي اثر إيجابي على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

التضخم: وفقًا للدراسة التي أجراها BARO في الفترة من عام 1960 إلى عام 1990 حول 100 دولة، تبين أن التأثيرات المتوقعة للتضخم على النمو الاقتصادي كانت سلبية بشكل كبير. خلصت الدراسة إلى أن زيادة متوسط معدلات التضخم بنسبة 10 نقاط مئوية في السنة أدت إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفردين بنسبة تتراوح بين 0.2 إلى 0.3 نقطة مئوية سنويًا. يرتبط التضخم الأداء الاقتصادي بشكل سلبي لأن ارتفاع أسعار يقلل من قدرة الأفراد على الشراء. وبناءً على ذلك، يقل المستهلكون من الطلب على السلع، لأنهم لن يكونوا قادرين على شراء كميات مماثلة من السلع بنفس المقدار من المال الذي يملكونه. ويؤدي انخفاض الطلب على السلع إلى تقليل عدد السلع المنتجة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض في مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن من المتوقع أن يؤدي معدل التضخم العالي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

### ✓ درجة الانفتاح التجاري:

تُحسب عن طريق قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت الدراسات السابقة، التي تمت مراجعتها في الفصل الثاني، وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. هذه النتائج تم توثيقها في عدة دراسات، مثل دراسة Dubert وCoudert لعام 2005 ودراسة Bailliu وآخرين لعام 2002. وتكون هذه العلاقة بشكل خاص ملحوظة في حالة الدول التي يقودها قطاع التجارة الخارجية النمو الاقتصادي

### المبحث الثاني: علاقة سعر الصرف وسعر الصرف الموازي بالنمو الاقتصادي

هناك تأثير لأسعار الصرف على النمو الاقتصادي ويكون ذلك التأثير إما بطريقة مباشرة كالأزمات المالية أو بطريقة غير مباشرة كالتضخم والاستثمار الأجنبي.

### المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي

يمكن توضيح علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي أثبتت الدراسات التجريبية أنه يوجد علاقة جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أما حسب Collins et razin المبالغة في قيمة العملة تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي وأن التغيرات الكبيرة

في سعر الصرف الحقيقي تؤدي الى مخاطر وآفاق ضعيفة للإستثمار وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع الوضع كإنخفاض في الانتاج وإحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي الى عدم الاستقرار المالي.

● حيث تميل المغالاة الأكثر حساسية في سعر الصرف إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الاقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات عن طريق أثر المنافسة حيث يسمح الانفتاح الاقتصادي باستيراد رأس المال الغير منتج محليا وهو ما يعزز النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

● أما عن الدول النفطية التي تعتمد على صادرات البترول فالعلاقة بين سعر الصرف والنمو تختلف كون الدول النفطية تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على البترول وهذا الأخير تحكمه قوانين خاصة في سعره، ففي حالة هبوط أسعار النفط فذلك يمكن أن ينشأ إما زيادة العرض العالمي أو نقص في الطلب العالمي وبالتالي بصاحبه تباطؤ في النمو الاقتصادي، فإنخفاض سعر البترول في الدول النامية المصدرة تؤدي الى انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المصدرة بمعنى أنه حتى ولو انخفضت أسعار الصرف في هذه الدول ليست هي السبب الوحيد لارتفاع في النمو الاقتصادي فسعر البترول سيؤثر على الصادرات البترولية وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي

● كذلك سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الإنفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة<sup>2</sup>.

كما تظهر العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي بواسطة آليتين:

● الآلية الأولى: تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على حركات أرس المال التي بالإمكان تحت شكل الإستثمار الأجنبي المباشر مثلا أن تضاف للإستثمار المحلي، على اعتبار أن إنخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفض تكلفة الثابتة دوليا ويرفع من التنافسية ويزيد من قيمة رؤوس الموال المستثمرة بالعملة الأجنبية<sup>3</sup>.

● الآلية الثانية: تعكس التأثير على سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري من خلال امتداد أثره إلى الصادرات التي تسمح بتوليد مخرجات مناسبة لتراكم المعارف، سعر الصرف الحقيقي يحدد تراكم رأس المال البشري من خلال الأثر على الصادرات ورأس المال المادي من خلال الأثر على الإستثمارات المباشرة.

كل اختلال مؤقت وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي قد يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فسعر الصرف الحقيقي قد يؤثر على النمو في الأجل الطويل ولا يعد محددًا

<sup>1</sup>محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 82.  
<sup>2</sup>بغداد بنين، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، ص 190-191.  
<sup>3</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 69.

نظامياً للنمو الاقتصادي ولكن عاملاً محفزاً إذا تحققت باقي الشروط فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي قد يكون له انعكاس إيجابي في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي. حيث توفر النظرية بعض المؤشرات عن القنوات التي من خلالها يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي إما عن طريق التأثير على سرعة التكيف مع الصدمات وإما عن طريق التأثير على الإستثمار ونمو التجارة الخارجية أو الانفتاح بشكل عام وتطور النظام المالي وهذا بدوره يفترض أن يعزز نمو الإنتاجية من خلال قنوات متعددة.

### المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف الموازي بالنمو الاقتصادي

تتمثل العلاقة بين سعر الصرف الموازي والنمو الاقتصادي في ما يلي<sup>1</sup>:

#### ✓ التضخم:

هناك تأثير مباشر وتأثير غير مباشر

- التأثير المباشر: تقلبات سعر الصرف الموازي غالباً ما تؤدي إلى تضخم مرتفع، حيث يمكن أن يرتفع سعر المنتجات المستوردة بشكل كبير عندما ينخفض سعر العملة المحلية في السوق الموازي. هذا التضخم يمكن أن يقلل من القوة الشرائية للمستهلكين ويؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة.
- التأثير غير المباشر: ارتفاع التضخم يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي، مما يقلل من الاستثمارات ويعيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

#### ✓ ثقة المستثمرين:

عدم استقرار سعر الصرف الموازي يمكن أن يؤدي إلى عدم اليقين الاقتصادي. المستثمرون يميلون إلى تجنب الاستثمارات في بيئات غير مستقرة، مما يقلل من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية.

استقرار سعر الصرف يعتبر عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات التي تسهم في النمو الاقتصادي.

#### ✓ التجارة الدولية:

تذبذب سعر الصرف الموازي يمكن أن يؤثر سلباً على الصادرات والواردات. عندما يكون سعر الصرف الموازي منخفضاً بشكل كبير مقارنة بالسعر الرسمي، يمكن أن يواجه المصدرون المحليون صعوبة في تسعير منتجاتهم بشكل تنافسي في الأسواق الخارجية. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع تكلفة الواردات إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

#### ✓ السياسات الاقتصادية:

الحكومات قد تلجأ إلى سياسات نقدية ومالية لمواجهة تقلبات سعر الصرف الموازي، مثل رفع أسعار الفائدة أو فرض قيود على العملة. هذه السياسات يمكن أن تكون لها آثار جانبية مثل تقليل الاستهلاك والاستثمار المحلي.

#### ✓ السوق غير الرسمية:

<sup>1</sup>بغداد بنين، مرجع سبق ذكره، ص 193.

وجود سوق موازي نشط يشير إلى مشاكل في السياسات الاقتصادية الرسمية، وقد يعني وجود اختلافات في العرض والطلب على العملات الأجنبية. هذا يمكن أن يعكس تحديات أكبر في الاقتصاد مثل ضعف النظام المصرفي أو مشاكل في الميزان التجاري. بشكل عام، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والنمو الاقتصادي هي علاقة تفاعلية ومعقدة. حيث أن التقلبات الكبيرة في سعر الصرف الموازي غالباً ما تعكس ضعفاً في السياسات الاقتصادية الكلية وتؤدي إلى تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي.

### المبحث الثالث: اثر التقلب في سعر الصرف وسعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي

سنحاول أن ندرس الآثار المترتبة عن المغالاة في تحديد سعر الصرف في مرحلة أولى، لتعرض في مرحلة ثانية إلى دراسة تخفيض سعر الصرف والآثار المترتبة على النمو الاقتصادي.

#### المطلب الأول: سياسة رفع سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي

##### أولاً: مفهوم سياسة رفع سعر الصرف

يمكن توضيح سياسة رفع سعر الصرف في النقاط التالية:

- نقول عن عملة بأنها مقدرّة أكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي تنتج فيها هذا الأخير عن المضاربة ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة. وتعتبر المغالاة في تحديد سعر الصرف عن مستوى أعلى من قيمته الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية
- إذ أن المغالاة لا تؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى الأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي

- تخفيض معدل نمو الإنتاجية في الاقتصاد وإضعاف مركز الدولة التنافسي الدولي
- إتباع سياسة نقدية بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف، وتشويه أسعار السلع المحلية منسوبة إلى بعضها وإلى الأسعار العالمية.
- إن الأسباب الرئيسية للمغالاة في سعر الصرف ترجع إلى زيادة الطلب المحلي يمكن أن يكون نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي
- فقدان بعض عوائد الصادرات بسبب انخفاض أسعار سلع التصدير في السوق العالمي والخلل في التوازن الخارجي الذي يتولد من زيادة تكاليف الواردات
- فإذا استمر الصرف عند المستوى المرتفع المغالى فيه لمدة سنة أو أكثر فإن المضاربات على انخفاض قيمة العملة وتدهور سعر الصرف في المستقبل سوف تكون لها آثار مدمرة على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج<sup>1</sup>.
- كما أن إتباع الدول النامية لنظام صرف يعتمد على تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة عملات جعلها أكثر عرضة لمواجهة حالة انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني
- إذ أنه في أغلب الأحوال نجد أن الدول التي تغالي في قيمة عملاتها تكون غير معدة أو جاهزة للتحويل السريع نحو تحديد القيمة الحقيقية للعملة والوصول إلى سعر الصرف الحقيقي التوازني.

### ثانياً: الآثار المترتبة عن رفع سعر الصرف على النمو الاقتصادي

ويمكن أن نوجز آثار ارتفاع قيمة العملة عن المستوى الحقيقي التوازني في العناصر التالية:

#### ✓ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع التجارية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً، فإذا استمرت المغالاة في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

ففي دراسة لـ ( Shatz et Tarr 2000 ) على 24 دولة نامية، توصلت إلى أن الانحراف في سعر الصرف الحقيقي مرتبط بتباطؤ الإنتاجية خاصة في القطاع الزراعي، وتباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات نمو الصادرات. وقد أكد (Edwards 1989) أنه كلما زاد الانحراف في سعر الصرف الحقيقي زاد التباطؤ في معدلات النمو<sup>2</sup>.

ويوضح التاريخ الاقتصادي للدول النامية التي اتبعت إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات بعد الحرب العالمية الثانية أمثلة جيدة للآثار السلبية لتقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها. فقد اتبعت كل من الأرجنتين والتشيلي والأوروغواي إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها، كما اتبعت كل منهما معدلات متفاوتة بين

<sup>1</sup> محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999، ص 235.

<sup>2</sup> Edwards, Sebastian and Miguel A, exchange rate in emerging economics: what we need to know?, working paper, 1999, on <http://www.neber.org/>.

القطاعات الاقتصادية لحماية الصناعة المحلية، وقد نتج عن هذه السياسة في الدول الثلاث مع بداية السبعينات أزمات متكررة في ميزان المدفوعات وتباطؤ معدلات النمو في الإنتاجية والتصدير وخروج كميات كبيرة من رؤوس الأموال وانخفضت الربحية في قطاعات سلع التجارة، حيث أصبحت القطاعات الأكثر ربحية في التشيلي خلال هذه الفترة هي قطاعات التشييد والتجارة الداخلية والخدمات المالية. وفي محاولة للخروج من الأزمة، اتجهت الدول الثلاث إلى عمل تخفيضات اسمية في عملاتها. وقد اتبعت شيلي لفترة قصيرة تعويم سعر الصرف ثم اتجهت لتبني إستراتيجية جديدة مفادها تعديل هيكل إنتاجها نحو التصدير، وهو ما تضمن تخفيضا في قيمة العملة وبالفعل نجحت هذه السياسة في إستعادة تعافي الإقتصاد الشيلي. وتجدر الإشارة إلى تعقيد العلاقة فيما بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الإقتصادي، حيث أن كليهما يرتبط بالآخر بطريقتين هما:

- أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر حلقة وصل بين السياسة والأداء، وبناء على ذلك، فإن السياسات تصوب تجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي يشجع النمو.
- أن كلا من النمو الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي يتأثر بالسياسة وهو ما يزيد من درجة الارتباط بين المتغيرين دون الحاجة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه أحدهما للآخر، فالسياسات التي تؤدي إلى توفير بيئة أكثر استقرارا وتشجع على استغلال أكثر كفاءة للموارد تقود أيضا إلى سعر صرف حقيقي مستقر عند مستويات مناسبة.

#### ✓ التأثير على محددات النمو الاقتصادي:

##### ➤ الصادرات والواردات:

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها، ولكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مما لدى منافسيها فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز لإنتاج الصادرات وبدائل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي. كما أن المغالاة في سعر الصرف تؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، ذلك أن جزءا هاما من تكاليف الإنتاج يتم سدادها بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية جراء التصدير، فهذه المغالاة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المغالاة في تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها في السوق المحلي، فقد أشار (Bouoyour et Rey 2002) إلى أن الواردات تتأثر إيجابيا بانحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني وتتأثر سلبا بسرعة هذا الانحراف.

إن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي، مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة،

الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

ويشير (Bouoiyour et Rey 2002) في دراسة قاما بها عن المغرب إلى أن الدرهم كان مقوما بأعلى من قيمته أمام عملات دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر بحلول نهاية التسعينات، وهو ما أدى إلى تخفيض تنافسية الصادرات المغربية في أسواق هذه الدول، وكان على السلطات المغربية الاتجاه إلى تخفيض قيمة عملتها، إلا أنها اتجهت إلى تركيز جهودها على الاندماج المالي وتقليل عبء الدين، ولم تتجه إلى تخفيض قيمة الدرهم إلا في أفريل، 2001 حيث قامت بتخفيض قيمة الدرهم بمقدار 5 %، وكان ذلك من خلال تغيير الأوزان داخل سلة عملات ربط الدرهم بزيادة وزن الأورو على حساب الدولار الأمريكي. وقد توصلت الدراسة السابقة أيضا إلى أن كلا من الإنحراف في سعر الصرف الحقيقي عن مستواه المفترض للتوازن وسرعة هذا الإنحراف يؤثران سلبا على نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>.

### ➤ التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الخوف من تقلبات العملة سيؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد بشأن ربحية الإستثمار الأجنبي مما يزيد في درجة المخاطرة وهو ما يجعل المستثمرين الجدد لا يقدمون على الإستثمار في الدولة إلا إذا شعروا بالأمان من خلال ضمانهم كون العائد من الإستثمار سيغطي المخاطرة الإضافية المترتبة على تقلبات سعر الصرف.

وتبدو نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية وكأنها ايجابية لصالح العديد من الإستثمارات فيما كان يمكن أن تظهر عكس ذلك بدون التغطية الناجمة عن التقييم المرتفع لسعر الصرف، فمن جانب الطلب الذي يشكل أساس دراسات الجدوى الاقتصادية تشكل القوة الشرائية المرتفعة والمضمونة بسعر صرف مرتفع إزاء العالم الخارجي طلبا فعلا أكبر من حقيقته يشجع العديد من الإستثمارات التي لم تتبلور ظروفها الموضوعية بشكل كاف من الاستمرار والانتشار، أي أن فعالية الطلب على هذه الإستثمارات لم يكن بالضرورة وليد كفاءة هذه الإستثمارات وإنما يرجع بشكل رئيس الفعالية الطلب المدعوم بارتفاع القوة الشرائية للعملة، أما من ناحية العرض فإن المغالاة في سعر الصرف والمضمون بموارد العملات الصعبة في حالة توفرها يجعل الإستثمارات الرأسمالية والوسيطية تبدو متوفرة ببسر وبأسعار تبدو وكأنها اقتصادية.

يرتبط بالنقطة المشار إليها سابقا مشكلة أخرى تتعلق بالنشأة الخاطئة للصناعات الوليدة بحيث أصبحت في معظمها معتمدة على الخارج في توفير مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يزيد من الضغوطات على ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مقوما بالعملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم إنخفاض سعر الصرف، فتزداد الهوة بين السعر الرسمي

<sup>1</sup>نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007، ص 130.

<sup>2</sup>Jamal Bouoiyour, VelayoudomMarimoutou and Serge Rey, taux de change réel d'équilibre et politique de change au maroc, économie internationale n97, 2004, p 81.

والسعر الحقيقي للعملة هذا يكشف عن علاقة مباشرة بين إختلال اتجاهات الإستثمار وإختلال تقييم العملة<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: سياسة تخفيض سعر الصرف واثرها على النمو الاقتصادي**

**أولاً: مفهوم سياسة تخفيض سعر الصرف**

يمكن تفسير سياسة تخفيض سعر الصرف في النقاط التالية:

- تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من إختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة، بغرض تسوية هذه الإختلالات وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف. بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتخفيض من الآثار المرتبطة أساساً بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الإقتصادي للبلد المعني.
- فالدول التي تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتونرودز فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر إجراء عادياً لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات<sup>2</sup>.
- و ينطلق خبراء صندوق النقد الدولي في تأييدهم لهذه السياسة من اعتقادهم بأن أسعار صرف الدول النامية مبالغ فيها، كما أن الارتفاع المستمر للائتمان المحلي في هذه الدول يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية لعملاتها الوطنية وبالتالي حدوث مزيد من المغالاة في أسعار صرفها.
- وما يترتب على هذه المغالاة من ارتفاع للواردات ونقص للصادرات.
- و من وجهة نظر خبراء الصندوق فإن سياسة تخفيض قيمة العملة ستعمل على رفع الأسعار النسبية للسلع والخدمات المستوردة، فتتقص الكمية المطلوبة منها، وخفض أسعار السلع والخدمات المصدرة، تزيد كمية الطلب عليها، وذلك بافتراض وجود مرونة ملموسة لكل من الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات إستجابة لتغيرات سعر الصرف.
- كما يقصد بتخفيض قيمة العملة Devaluation قيام الدولة متعمدة بإنقاص المحتوى الرسمي لعملتها من الأصل الذي تقيم به سواء كان ذهباً أم وحدات نقدية ترتبط بالذهب أو لا ترتبط به
- و بالتالي فإن تخفيض قيمة العملة عمل إرادي تقوم به الدولة مختارة في ظل إتباعها لنظام الصرف الثابت والتخفيض بهذا المعنى، يختلف عن إنخفاض قيمة العملة أو

<sup>1</sup>نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 132.  
<sup>2</sup>محمد لبيب شقير، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 287.

- تدهورها Depreciation والذي يحدث نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة.
- وعادة ما يتم اللجوء إلى هذه السياسة لعلاج عجز ميزان المدفوعات أو إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الناتج عن عجز ميزان المدفوعات.
  - وتتم عملية التخفيض Devaluation ، بصورة متعمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات الاقتصادية وتكون هذه العملة في إطار نظام سعر صرف ثابت عكس الإنخفاض الذي يحدث تلقائياً نتيجة التضارب قوى العرض والطلب في السوق.
  - إذا أن الحديث عن التخفيض يجعلنا نشير إلى عملية دفع قيمة العملة أو إعادة التقويم "Réévaluation"، التي هي عملية عكسية بالنسبة لعملية التخفيض.
  - تبقى هذه العملية حالة استثنائية إن لم نقل معدومة بالنسبة للبلدان النامية، لأن الاختلال الذي يعاني منه ميزان مدفوعات هذه الدول غالباً ما يظهر في صورة عجز.

### ثانياً: الآثار المترتبة عن سياسة تخفيض سعر الصرف على النمو الاقتصادي

إن هذه السياسة قد تعود بنتائج عكسية لما سطرت له، فمن بين الآثار السلبية لسياسة التخفيض نجد:

✓ **الآثار الداخلية:** تخفيض قيمة النقد يؤدي من جهة إلى زيادة في الدخل إلى أثر الاستخدام غير الكامل للموارد، ومن جهة أخرى، إلى نقص في الدخل يعود إلى ما يسمى بـ أثر حدي التبادل". تغير رصيد الميزان التجاري يرتبط إذن بهذين الأثرين، كما يرتبط أيضاً بالميل الحدي لامتصاص الدخل.

➤ **أثر الاستخدام غير الكامل للموارد:** زيادة الصادرات المتوقعة من أثر تخفيض قيمة النقد يجب أن تقضي إلى ارتفاع في الدخل القومي وذلك طبقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية، إلا أن هذا الارتفاع لا يمكن أن ينشأ عنه تدفق حقيقي إلا إذا كان هناك استخدام غير كامل لعناصر الإنتاج، ولكي يتحسن رصيد الميزان التجاري يجب أن يكون الميل الحدي للامتصاص أقل من الواحد. وفي حال لم يكن الأمر كذلك، أي أن الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد وبقي مضاعف التجارة الخارجية إيجابياً، فإن تخفيض قيمة النقد يسمح بزيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الدخل القومي على حد سواء، وينذر بزيادة العجز الخارجي<sup>1</sup>.

➤ **الأثر الناجم عن حدي التبادل:** من بين آثار تخفيض قيمة النقد تدهور حدي التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الدخل القومي ويشكل أثراً إيجابياً على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد، أي أن أثر حدي التبادل سيحسن الميزان التجاري. وفي حال العكس سيكون التدهور.

<sup>1</sup>وسام ملاك، الطواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص 95.

✓ **الآثار الخارجية:** بالإضافة إلى الآثار الداخلية المحتملة، توجد جملة من الآثار الخارجية يمكن إدراجها فيما يلي: <sup>1</sup>

➤ **خفض قيمة العملة ومشكلة الأجور:** يترتب عن تخفيض قيمة العملة زيادة متناسبة في التكاليف، ذلك أن بعض مدخلات الإنتاج من مكونات أجنبية يتم استيرادها بأسعار مرتفعة نسبياً، وفي ذات الوقت نجد أن جزءاً كبيراً من تكاليف الإنتاج يحتوي على الأجور التي يمكن أن تتجه إلى الارتفاع مع خفض قيمة العملة.

➤ **خفض قيمة العملة والسياسة النقدية والمالية:** تعتبر عملية التخفيض ناجحة إذا أدت إلى زيادة الأسعار النسبية للسلع الأجنبية المتاجر فيها بالمقارنة بالأسعار المحلية نتيجة تحول الطلب من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية، لكن إذا تجاوز هذا الأخير - الطلب على السلع المحلية حدود الموازنة فإنه سيتولد عجز في الحساب الجاري على شكل فائض في الطلب. هذه الضغوط على الطلب المحلي سوف تؤدي إلى زيادة الأجور وبالتالي سوف تعادل آثار خفض العملة وتحيد النتائج المتوقعة في هذا الخفض.

➤ **خفض قيمة العملة وسوق الأصول المالية:** غالباً ما يكون العجز في الميزانية بسبب الإنخفاض في قيمة العملة وتجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات، الأمر الذي قد يولد تضخماً، قد يتسبب بدوره في ارتفاع أسعار السلع والخدمات. لذا ومن أجل تحقيق المساواة في أسعار السلع المحلية والأجنبية فإن السلطات النقدية تعمل على تخفيض قيمة العملة الوطنية، والبلد الذي يخفض قيمة عملته سوف تميل صادراته إلى الزيادة ووارداته إلى الإنخفاض، مما يؤدي إلى زيادة حقيقية في الأصول أو العوائد المتوقعة بالعملة الأجنبية، هذه الزيادة في قيمة الأصول والعوائد المقومة بالعملة الأجنبية سوف يتولد عنها ضغوط تضخمية تصحب عملية الخفض الحقيقي لقيمة العملة المحلية.

### خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى النمو الاقتصادي من خلال تعريف النمو الاقتصادي ومقاييسه، كما حاولنا في هذه الدراسة تحديد العلاقة بين كل من سعر الصرف وسعر الصرف الموازي والنمو الاقتصادي، كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى تحديد كل من آثار سياسة رفع سعر الصرف وكذلك آثار سياسة التخفيض في سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> محمد ناظم محمد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 237.

## الفصل الثالث:

# دراسة تحليلية لسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020

\_ مع الإشارة إلى أسباب تنامي سوق الصرف  
الموازي دراسة ميدانية لسوق الصرف الموازي  
ولاية خنشلة \_

### تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إجراء تحليل اقتصادي لبعض محددات النمو الاقتصادي في الجزائر وتأثير التغيير في سعر الصرف عليها وذلك لفهم تأثير التغيير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من المحددات أو المؤشرات وذلك من خلال الصادرات والواردات التضخم ونصيب الفرد من الدخل المحلي، بالإضافة إلى الإيرادات

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

النفطية هذه الأخيرة لها التأثير الأكبر والمباشر على معدل النمو لاقتصادي في الجزائر سواء بالزيادة او النقصان.

يتم تحليل هذه المحددات والمؤشرات على مدى الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، حيث ينقسم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تحليل لأثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990/2020)
- المبحث الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر واجراءات مكافحتها دراسة حالة باعة العملات في سوق الصرف الموازي بمدينة خنشلة

**المبحث الأول: تحليل لأثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.**

**المطلب الأول: تحليل مقارنة لأثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر الصادرات والواردات للفترة من 1990-2020.**

سوف يتم دراسة تأثير التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المحددة من 1990 إلى 2020، وذلك من خلال استخدام مؤشر الصادرات والواردات.

سيتم تحليل البيانات المتاحة لتلك الفترة لفهم العلاقة بين سعر الصرف وأداء الاقتصاد الجزائري مع العالم الخارجي من خلال تغيرات في مستويات الصادرات والواردات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على  
النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

أولاً: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2020

وسنعتبر عنه بالجدول رقم 01. سنقوم بتحليل متوسط سعر الصرف خلال هذه الفترة لفهم كيفية تغير قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم 1: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري 1990-2020

السنوات	سعر الصرف الرسمي دج/دولار	معدل التغير
1990	21.83608	0
1991	23.34541	1.069121
1992	35.0585	1.50173
1993	47.66273	1.35952
1994	54.74893	1.148674
1995	57.70735	1.054036
1996	58.73896	1.017877
1997	66.57388	1.133385
1998	75.25979	1.13047
1999	77.21502	1.02598
2000	79.6819	1.031948
2001	77.39498	0.971299
2002	72.06065	0.931077
2003	73.27631	1.01687
2004	72.64662	0.991407

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

0.953828	69.2924	2005
0.932033	64.5828	2006
1.124873	72.64742	2007
1.023932	74.38598	2008
0.980533	72.93788	2009
1.063041	77.53597	2010
1.023633	79.3684	2011
1.015253	80.57902	2012
1.249599	100.6914	2013
1.086915	109.4431	2014
1.013979	110.973	2015
1.05065	116.5938	2016
-1.0507	110.97	2017
1.05065	116.59	2018
0.9652	119.35	2019
1.5266	126.78	2020

المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

بناءً على البيانات المقدمة لسعر الصرف (دج/دولار) على مدى السنوات المختلفة، يمكننا تحليل الاتجاهات الاقتصادية باستخدام معدلات التغير بين الأعوام. إليك بعض النقاط التحليلية:

- فترة التقلبات /2002-1990/
- من 1990 إلى 1992، هناك زيادة كبيرة في سعر الصرف، حيث ارتفع من 21.83608 دج/دولار في عام 1990 إلى 35.0585 دج/دولار في عام 1992، مما يشير إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة تقريبيية 60% خلال سنتين فقط.
- من 1992 إلى 1994، استمر الصعود بمعدلات تغير عالية، مما يعكس استمرار التدهور والتقلبات الاقتصادية في تلك الفترة.
- 2. فترة الاستقرار /2007-2004/
- بعد التقلبات الكبيرة في السنوات الأولى، شهدت الفترة من 2004 إلى 2007 استقراراً نسبياً في سعر الصرف. لم يكن هناك تغييرات كبيرة في هذه الفترة، مما يعكس استقراراً اقتصادياً نسبياً في تلك الفترة.
- 3. التدهور مجدداً /2020-2010/
- من عام 2010 حتى عام 2020، شهدنا تدهوراً مستمراً في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. هذه الفترة شهدت ارتفاعات متفاوتة في سعر الصرف، مع بعض التقلبات السنوية، ولكن الاتجاه العام كان نحو التدهور.
- 4. الزيادة الكبيرة في 2020:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

- في عام 2020، حدث ارتفاع كبير في سعر الصرف، حيث ارتفع من 119.35 دج/دولار في عام 2019 إلى 126.78 دج/دولار في عام 2020، مما يشير إلى تأثيرات اقتصادية كبيرة على السوق النقدي بسبب العوامل المتعلقة بالسياسة النقدية والاقتصادية.
- 5. التأثيرات الاقتصادية:
  - التقلبات الكبيرة في سعر الصرف تؤثر على الاقتصادات بطرق متعددة، بما في ذلك التضخم والاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية. التقلبات الكبيرة يمكن أن تؤدي إلى عدم اليقين الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

ثانياً: تطور معدل النمو معبراً عنه بمؤشرات الصادرات والواردات: الفترة من 1990 - 2020 وهو ما يعبر عنه الجدول رقم 02 :  
الجدول رقم 2: تطور النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشرات الصادرات والواردات الفترة من 1990/2016

السنوات	مؤشر قيمة الصادرات 100 = 2000	معدل التغير	مؤشر حجم الصادرات 100=2000	معدل التغير	مؤشر حجم الواردات 100=2000	معدل التغير	مؤشر قيمة الواردات 100=2000	معدل التغير
1990	56.11	/	122.12	/	124.56	/	124.56	/
1991	50.18	0.89	113.08	0.99	125.52	0.93	125.52	1.01
1992	45.94	0.92	119.91	0.96	129.51	1.06	129.51	1.03
1993	46.56	1.01	120.96	1.06	110.13	1.01	110.13	0.85
1994	60.14	1.29	106.16	1.08	99.12	0.88	99.12	0.90
1995	63.07	1.05	107.83	1.07	94.74	1.02	94.74	0.96
1996	46.34	0.73	105.84	1.03	102.50	0.98	102.50	1.08
1997	56.85	1.23	93.96	0.99	99.90	0.89	99.90	0.97
1998	100.00	1.76	100.00	1.09	100.00	1.06	100.00	1.00
1999	86.84	0.87	114.69	0.88	108.39	1.15	108.39	1.08
2000	85.33	0.98	142.00	1.04	130.51	1.24	130.51	1.20
2001	105.14	1.23	137.26	1.01	135.00	0.97	135.00	1.03
2002	142.09	1.35	172.02	1.03	198.11	1.25	198.11	1.47
2003	208.80	1.47	183.04	1.10	221.97	1.06	221.97	1.12
2004	247.89	1.19	183.06	0.98	233.95	1.00	233.95	1.05
2005	273.08	1.10	206.82	0.97	301.29	1.16	301.29	1.29

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على  
النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

1.43	430.48	1.30	268.88	0.98	97.13	1.32	359.93	2006
1.00	428.46	1.15	309.39	0.89	86.46	0.57	205.04	2007
1.03	441.32	1.04	322.31	0.97	84.00	1.26	258.96	2008
1.17	515.18	1.03	331.11	0.97	84.66	1.29	333.57	2009
1.07	549.32	1.15	381.68	0.95	77.91	0.98	326.20	2010
1.09	600.02	1.11	422.66	0.94	73.37	0.90	294.92	2011
1.06	638.75	1.09	459.67	0.99	72.65	0.92	272.62	2012
0.88	563.76	1.07	493.35	1.01	73.13	0.58	157.36	2013
0.91	513.46	0.96	472.36	1.10	80.68	0.87	136.29	2014
0.98	502.22	0.91	430.79	0.95	76.84	1.17	159.73	2015
1.02	512.50	0.99	426.08	0.90	69.21	1.16	185.57	2016

المصدر: إحصائيات البنك الدولي بشأن الجزائر

من خلال الجدول السابق، يعبر الباحث عن متغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مجموعة مؤشرات تتعلق بقيمة وحجم الصادرات والواردات خلال الفترة من عام 1990 إلى 2016. وتشير معدلات التغير خلال فترة التحليل إلى حدوث أكبر زيادة في قيمة الصادرات في عام 1998، حيث ارتفعت بنسبة 76% مقارنة بالعام السابق 1997، وكان هناك زيادة في حجم هذه الصادرات بنسبة 9% لنفس الفترة. وتلا هذا الزيادة انخفاض حاد في قيمة الصادرات في عام 1999 بنسبة 13% مع انخفاض مماثل في حجم الصادرات لنفس العام. ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2001 حيث بلغت نسبة زيادة في قيمة الصادرات عن العام السابق 23%، وارتفعت نسبة الزيادة في حجم الصادرات بنسبة ضئيلة تصل إلى 1% عن العام السابق. ومن ثم، شهدت الصادرات زيادة مستمرة تصل إلى ذروتها في عام 2003 بنسبة 47%، مقابل زيادة طفيفة في حجم الصادرات بنسبة 10%، قبل أن تبدأ في الانخفاض التدريجي بعد تذبذب في معدل التغير. فقد بلغت نسبة الزيادة 32% في عام 2006 مقارنة بالعام السابق، مع ثبات تقريبي في حجم الصادرات خلال تلك السنوات. واستقرت معدلات زيادة قيمة الصادرات في نهاية السلسلة الزمنية عام 2016 بنسبة 16% عن العام السابق لها، الذي كان عام 2015. وسجلت الصادرات انخفاضاً في السنوات الأخيرة من السلسلة بمعدل 10% مقارنة بعام 2015.

يُظهر الجدول السابق التغير في قيمة وحجم الواردات خلال السنوات المدروسة. يتبين أن أعلى تغير في قيمة الواردات بالزيادة كان في العام 2002، حيث بلغت نسبته 47% مقارنة بعام 2001، وذلك نتيجة زيادة في حجم الواردات بنسبة 25% في نفس العام. تلاحظ انخفاض هذه النسبة مع زيادة أخرى تصل إلى 43% في عام 2006 مقارنة بالعام السابق، وهي الزيادة الأكبر في حجم الواردات بنسبة 30%. بعدها، يُسجل انخفاض كبير في عام 2013 بنسبة 12% عن عام 2012، في حين يظهر ثباتاً نسبياً في حجم الواردات في ذلك العام. يتأرجح الوضع نحو الثبات في القيمة والحجم للواردات بنهاية الفترة في عام 2016 من خلال المقارنة بين التغيرات في سعر الصرف الرسمي، يتضح أنه عندما زاد سعر الصرف بنسبة 50% في عام 1992، تبع ذلك انخفاض بنسبة 24% في عام 2013. وفي العام نفسه، كان هناك انخفاض بنسبة 8% في قيمة الصادرات وزيادة بنسبة 3% في قيمة الواردات في عام 1992. بينما في عام 2013، كان هناك انخفاض بنسبة 42% في معدل الصادرات وانخفاض بنسبة 12% في الواردات. وعندما انخفض سعر الصرف إلى أدنى نسبة تغيير، وهي 7% في عام 2006، زادت قيمة الواردات بنسبة 43% وقيمة الصادرات بنسبة 32%.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

من خلال المعطيات السابقة في الجدولين السابقين تتضح العلاقة الجلية بين التغير في سعر الصرف وقيمة الواردات في الاقتصاد الجزائري علاقة عكسية حيث كلما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي زاد حجم الواردات والمقومة أصلاً بالدولار الأمريكي وذلك لانخفاض القدرة التنافسية للدينار الجزائري امام الدولار الأمريكي الذي يعتبر العملة الرئيسية والمرجعية للمبادلات التجارية الدولية.

كما يتضح من خلال الجدولين السابقين ان العلاقة بين التغير في سعر الصرف الدينار الجزائري وقيمة الصادرات علاقة عكسية حيث كلما انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي زاد الطلب على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة حجم وقيمة الصادرات.

### المطلب الثاني: تحليل مقارن لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر التضخم الفترة من 1990-2020

يختص هذا المطلب بتناول التحليل الاقتصادي لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990-2020 وهذا يتضح من خلال جدول رقم 03

#### الجدول رقم 3: تطور معدل التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر خلال السنوات 1990-2020

السنوات	التضخم - الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنوياً % -	معدل التغيير
1990	31.66966	/
1991	20.54033	0.648581
1992	29.04766	1.414177

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

1.025199	29.77963	1993
0.627243	18.67908	1994
0.306949	5.733523	1995
0.863372	4.950162	1996
0.534429	2.645511	1997
0.128203	0.339163	1998
12.46004	4.225988	1999
0.335614	1.418302	2000
3.009905	4.268954	2001
0.928049	3.9618	2002
0.348944	1.382447	2003
1.672035	2.311499	2004
1.591606	3.678996	2005
1.32063	4.858591	2006
1.180808	5.73706	2007
0.681719	3.911062	2008
1.156773	4.524212	2009
1.965304	8.891451	2010
0.365996	3.254239	2011
0.896347	2.916927	2012
1.640235	4.784447	2013
1.337186	6.397695	2014
0.873927	5.591116	2015
0.76371	4.26999	2016
5.609833	5.609833	2017
4.300659	4.300659	2018
2.00258	2.00258	2019
2.40963	2.40963	2020

المصدر: إحصائيات البنك الدولي

يظهر الجدول السابق تغير معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين في الجزائر،

\* التقلبات الكبيرة:

- في عام 1990، شهدنا أعلى معدل تضخم بنسبة 31.67%. هذا الارتفاع الكبير يشير عادةً إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات.
- من عام 2010 إلى 2014، كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم، حيث تراوحت بين 4.78% و 8.89%. هذه الفترة قد ترتبط بعوامل اقتصادية مثل التضخم الناجم عن زيادات في أسعار النفط أو التدفقات النقدية العالمية.

\* الاستقرار النسبي:

- بين عامي 1998 و 2009، شهدنا فترات من الاستقرار النسبي في معدلات التضخم، حيث لم تتجاوز الزيادات سوى عدة نقاط في العديد من السنوات. على سبيل المثال، في عام 1998 كانت نسبة التضخم 0.34% فقط.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

\* الفترة الحديثة:

- في السنوات الأخيرة (2017-2020)، شهدنا استمرارية في الارتفاعات الطفيفة في معدلات التضخم، مع تراوح بين 2% و 2.41%. هذا الاستقرار يعكس استقراراً نسبياً في الأسواق العالمية وتوازناً في العرض والطلب على السلع والخدمات.

تتضح ان العلاقة بين التغير في سعر صرف الدينار الجزائري امام الدولار الامريكي والتغير في نسبة التضخم الذي يعبر عن القدرة الشرائية والمستوى العام للاسعار علاقة عكسية حيث كلما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري امام الدولار الامريكي زادت نسبة التضخم في الاقتصاد الوطني أي ارتفاع المستوى العام للاسعار والعكس كلما زاد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي انخفضت نسبة التضخم أي انخفاض المستوى العام للاسعار

لمطلب الثالث: تحليل مقارنة لأثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي للفترة من 1990-2020

يختص هذا المطلب بتناول التحليل الاقتصادي لأثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2020 وهذا يتضح من خلال:

الجدول رقم 4: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في دولة الجزائر خلال السنوات 1990-2020

النمو في نصيب الفرد

نصيب الفرد من إجمالي

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	معدل التغير	من إجمالي الناتج المحلي % سنوياً	معدل التغير
1990	104218.83	/	-0.56	/
1991	99788.49	0.96	-4.25	7.53
1992	96863.58	0.97	-2.93	0.69
1993	98642.39	1.02	1.84	-0.63
1994	100902.14	1.02	2.29	1.25
1995	100377.52	0.99	-0.52	-0.23
1996	103925.21	1.04	3.53	-6.80
1997	105742.57	1.02	1.75	0.49
1998	108300.40	1.02	2.42	1.38
1999	110106.79	1.02	1.67	0.69
2000	114809.76	1.04	4.27	2.56
2001	121517.82	1.06	5.84	1.37
2002	125085.71	1.03	2.94	0.50
2003	130646.97	1.04	4.45	1.51
2004	130907.66	1.00	0.20	0.04
2005	133239.83	1.02	1.78	8.93
2006	134171.11	1.01	0.70	0.39
2007	134032.95	1.00	-0.10	-0.15
2008	136419.16	1.02	1.78	-17.29
2009	137745.45	1.01	0.97	0.55
2010	139642.28	1.01	1.38	1.42
2011	140661.61	1.01	0.73	0.53
2012	143052.56	1.02	1.70	2.33
2013	145431.04	1.02	1.66	0.98
2014	147179.90	1.01	1.20	0.72
2015	146507.92	1.00	-0.46	-0.38
2016	146611.80	1.00	0.07	-0.16
2017	548616.00		5.84	1.37
2018	545809.00	1.03	2.94	0.50
2019	540684.00	1.04	4.45	1.51
2020	504827.00	1.00	0.20	0.04

المصدر: إحصائيات البنك الدولي بشأن الجزائر

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة التغير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وكذلك معدل النمو المرتبط به. يظهر الجدول معدلات النمو التي تتغير بين 1% و4% تقريباً خلال الفترة الزمنية، حيث تتباين نسب الزيادة من سنة إلى أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يوضح الجدول النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات، ابتداءً من الفترة الزمنية الأولى في عام 1990 وحتى عام 1992، كان هناك نمو سالب في نصيب الفرد، ولكنه بدأ يتحول إلى نمو إيجابي في السنوات التالية. وصلت أعلى نسبة له في عام 2001 حيث بلغت 84.5%، ثم عاود الانخفاض في عام

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

2002 ليصل إلى أدنى قيمة له في عام 2004 حيث بلغت 20.0%. بعد ذلك، عادت القيمة لتصبح سالبة مرة أخرى في عام 2007 حيث وصلت إلى -10.0%، ومن ثم ارتفعت مجددًا إلى 66.1% في عام 2014، وانتهت بنسبة 07.0% في عام 2016، وفقًا للبيانات الاقتصادية السابقة. من خلال المقارنة مع التغيرات في سعر الصرف الرسمي، والتي يمكن رؤيتها في الجدول (03)، يتضح أنه عندما زاد سعر الصرف بنسبة 50% في عام 1992، كانت نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي تنخفض بنسبة 31%. وعندما انخفض سعر الصرف إلى أدنى نسبة تغير في عام 2006 بنسبة 7%، كانت نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي تنخفض بنسبة 41%. في عام 2005، عندما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي أعلى نسبة (893%)، كان التغير في سعر الصرف ينخفض بنسبة 5% مقارنة بالعام السابق. وعندما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1729% في عام 2008 مقارنة بعام 2007، زاد سعر الصرف بنسبة 2% في نفس العام وفقًا للبيانات المتاحة. 1. معدل التغير بين عامي 2017 و 2018 (-2807.00 دولار أمريكي)

- هناك انخفاض في القيمة بنسبة 2807 دولار أمريكي خلال هذه الفترة السنوية الواحدة.
- التفسير الاقتصادي: قد يعكس هذا الانخفاض تغيرات في الطلب على المنتج أو الخدمة المقدمة، أو تأثيرات مؤقتة مثل تغيرات في الأسعار أو التكاليف.

2. معدل التغير بين عامي 2018 و 2019 (-5125.00 دولار أمريكي)

- هناك انخفاض أكبر في القيمة بنسبة 5125 دولار أمريكي خلال هذه الفترة.
- التفسير الاقتصادي: يشير هذا الانخفاض إلى استمرار تدهور الأداء الاقتصادي أو تأثيرات سلبية أكبر على السوق أو القطاع الاقتصادي المعني.

3. معدل التغير بين عامي 2019 و 2020 (-35857.00 دولار أمريكي)

- يظهر هنا انخفاض كبير جدًا في القيمة بنسبة 35857 دولار أمريكي خلال هذه الفترة.
- التفسير الاقتصادي: قد يكون هذا الانخفاض ناتجًا عن أزمة اقتصادية أو تحول هيكل في القطاع المعني، وربما يدل على حاجة لتحسينات هيكلية أو تدابير اقتصادية طارئة.

بالتالي هناك تأثير ايجابي للتغير في سعر الصرف الدينار الجزائري على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي ان العلاقة طردية بين التغير في سعر الصرف ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

المطلب الرابع: تحليل مقارنة لأثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشرات إيرادات الموارد النفطية الفترة من 1990-2016

يركز هذا المطلب على دراسة تأثير التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، مستخدماً مؤشرات إيرادات الموارد النفطية في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى 2016 وهذا يتضح من خلال: الجدول رقم 5: إيرادات الموارد النفطية في دولة الجزائر خلال السنوات 1990-2016

السنوات	إيرادات الموارد النفطية % من إجمالي الناتج المحلي	معدل التغير
1990	13.8424	/
1991	12.19732	0.881156
1992	12.91071	1.058488
1993	14.32999	1.10993
1994	16.81508	1.173418
1995	15.17249	0.902315
1996	9.230687	0.608383
1997	13.35468	1.44677
1998	20.62549	1.544439
1999	17.57806	0.852249
2000	18.40652	1.04713
2001	20.23344	1.099254
2002	22.23452	1.0989
2003	29.09233	1.308431
2004	30.67435	1.054379
2005	28.68693	0.935209
2006	30.49038	1.062867
2007	20.64467	0.677088
2008	23.40952	1.133925
2009	27.3097	1.166607
2010	26.17201	0.958341
2011	23.81619	0.909987
2012	20.47279	0.859617
2013	12.84792	0.627561
2014	10.0461	0.781924
2015	12.3137	1.225719
2016	10.00	1.054379
2017	12.20	0.935209
2018	15.90	1.062867
2019	14.10	0.677088

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على  
النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

1.054379

9.00

2020

المصدر: إحصائيات البنك الدولي

يتضح من الجدول أن هناك تغييرًا في الإيرادات من الموارد النفطية

1990: 1.

- إيرادات الموارد النفطية: 13.8424% من الناتج المحلي الإجمالي
- هذه السنة تمثل بداية العقد مع نسبة عالية لإيرادات الموارد النفطية، مما يعكس اعتمادًا قويًا على النفط كمصدر أساسي للدخل.

1996: 2.

- إيرادات الموارد النفطية: 9.2307% ن.م.إ.
- هذا العام شهد انخفاضًا حادًا في إيرادات الموارد النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط، مما أثر سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة.

1998: 3.

- إيرادات الموارد النفطية: 20.6255% ن.م.إ.
- هذا العام شهد زيادة كبيرة في إيرادات الموارد النفطية، مما يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة في الإنتاج، وقد يكون هذا نتيجة للتقلبات في السوق العالمية.

2000-2009:

2003: 1.

- إيرادات الموارد النفطية: 29.0923% ن.م.إ.
- هذا العام شهد زيادة كبيرة جدًا في إيرادات الموارد النفطية، مما يعكس ارتفاعًا حادًا في أسعار النفط أو زيادة في الإنتاج.

2007: 2.

- إيرادات الموارد النفطية: 20.6447% ن.م.إ.
- تراجعت إيرادات الموارد النفطية في هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة، مما يعكس استقرارًا أو تراجعًا في السوق العالمية للنفط.

2010-2019:

2013: 1.

- إيرادات الموارد النفطية: 12.8479% ن.م.إ.
- انخفضت إيرادات الموارد النفطية بشكل ملحوظ، مما قد يكون ناتجًا عن انخفاض في أسعار النفط أو تحديات داخلية في قطاع النفط.

2016: 2.

- إيرادات الموارد النفطية: 10.00% ن.م.إ.
- انخفضت مجددًا إيرادات الموارد النفطية، مما يعكس استمرار تحديات في سوق النفط وانخفاض في الإنتاج أو الأسعار.

2020:

- إيرادات الموارد النفطية: 9.00% ن.م.إ.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

- انخفاض آخر في إيرادات الموارد النفطية، مما يمثل تحديات إضافية مثل جائحة COVID-19 وتأثيراتها السلبية على السوق العالمية للنفط.
- من خلال الجدول السابق يتضح أن التغيير في الإيرادات النفطية هو الذي يؤثر على سعر الصرف الدينار الجزائري وليس العكس وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتمادا كليا على الإيرادات النفطية ومدى تأثيرها على كل المؤشرات الاقتصادية والمالية بما فيها القيمة التنافسية للدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي وهذا راجع أيضا الى النظام الصرف المتبع في الاقتصاد الجزائري ونظام الصرف المدار.

### المبحث الثاني: اسباب تنامي سوق الصرف الموازي (السكوار ) في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة سوق الصرف الموازي بمدينة خنشلة-

تسعى الدولة دائما إلى الحفاظ على استقرار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وذلك نظراً للطلب المتزايد على العملة الصعبة والندرة النسبية لها، مما يجعل الدولة عاجزة عن تلبية احتياجاتها من هذه العملة بسبب تنامي سوق الصرف الموازي.

**المطلب الأول: أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر وخصائصه**

ان السوق الصرف الموازي في الجزائر له خصائص واسباب تميزه عن باقي الدول يمكن ايجازها فيما يلي

#### اولا: أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر:

بشكل عام، يتطور سوق صرف العملات غير الرسمي نتيجة لزيادة الطلب على العملة، مما يضع البنك المركزي في موقف صعب لتلبية احتياجات الطلبة على العملة. يلجأ الأفراد عادةً إلى شراء الأصول بأسعار مرتفعة في سوق الصرف غير الرسمي، مما يشجع مالكي العملة على بيعها في هذا السوق بدلاً من السوق الرسمي، وهو ما يزيد من نمو السوق غير الرسمية في الجزائر. يمكن ذكر اهم الاسباب التي ساهمت في تنامي السوق الموازي في الجزائر:

✓ سياسة النقدية التي تتبعها الحكومة تؤثر بشكل كبير في قدرة الأفراد على الحصول على العملة الصعبة. تستهدف هذه السياسة تنظيم عرض النقد وحجم الائتمان، مما يؤثر مباشرة في سعر الصرف الأجنبي. وبسبب عدم وجود سوق حرة رسمية حيث يمكن تحويل العملة دون قيود، يبقى الأمر مقيداً بالبنوك فقط وبمبالغ محددة. وفيما يتعلق بحق كل مواطن جزائري في تبديل هذه العملة، فإنه يمكن لكل فرد تبديل القيمة مرة واحدة في العام.

✓ اما المشكل الاساسي فيرتبط بشكل كبير في المستوردين اد يواجهون اشكالية كبيرة في تحويل الدينار الى عملة اجنبية لتمويل عملياتهم التجارية.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

✓ سياسة النقدية التي تتبعها الحكومة تؤثر بشكل كبير في قدرة الأفراد على الحصول على العملة الصعبة. تستهدف هذه السياسة تنظيم عرض النقد وحجم الائتمان، مما يؤثر مباشرة في سعر الصرف الأجنبي. وبسبب عدم وجود سوق حرة رسمية حيث يمكن تحويل العملة دون قيود، يبقى الأمر مقيداً بالبنوك فقط وبمبالغ محددة. وفيما يتعلق بحق كل مواطن جزائري في تبديل هذه العملة، فإنه يمكن لكل فرد تبديل القيمة مرة واحدة في العام.

✓ توجد فجوة كبيرة و متزايدة بين أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار في السوق الرسمية وغير الرسمية، فمثلا في سنة 2018 ووفقا للسوق الرسمية فإن سعر تبادل عملة اليورو في البنك مقابل 136.81 ديناراً للبيع و 136.77 ديناراً للشراء، والدولار 116.53 ديناراً للبيع و 116.52 ديناراً للشراء بينما ترتفع تلك الأسعار وتتجاوز قيمة الدينار في السوق الموازية حيث يتم تبادل اليورو الواحد مقابل 212 ديناراً للبيع و 211 ديناراً للشراء، والدولار 181 ديناراً للبيع و 180 ديناراً للشراء.

وفي سنة 2024 وفقا لسعر الرسمي فإن أسعار تبادل عملة اليورو في البنك مقابل 152.61 ديناراً للبيع و 15.23 ديناراً للشراء بينما يقابله في السوق السوداء 243.22 ديناراً للبيع و 24.5 ديناراً للشراء.

### ثانيا: خصائص سوق الصرف الموازي في الجزائر:

يتميز السوق الموازي بعدة سمات وصفات يمكن من خلالها تصنيفه أو تمييزه عن السوق الرسمي ونذكر منها ما يلي:

✓ **افتقار إلى التنظيم:** حيث تتسم مثل هذه الأسواق بالعشوائية وعدم التنظيم.

✓ **المرونة:** أي عدم خضوعها للقوانين الرسمية.

✓ **ضالة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة:** يعتمد العمل في السوق الموازية بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة.

✓ **صغر حجم المنشأة:** يتسم العمل في السوق الموازية غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت، كما أنه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، وأما بخصوص عدد العمال فهو قليل.

### المطلب الثاني: دراسة ميدانية لسوق الصرف الموازي بمدينة خنشلة

لتحقيق هذه الدراسة، تم الاعتماد على أداة الدراسة الرئيسية المتمثلة في الاستبيان للحصول على البيانات الأولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

#### اولا: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة بعينة من الباعة المتجولون في السوق الموازي للعملة بوسط مدينة خنشلة وبعض المحلات، حيث تم توزيع 25 استبيانا بصعوبة نظرا لعدم تجاوب هؤلاء الباعة معي وتخوفهم من الموضوع قيد الدراسة.

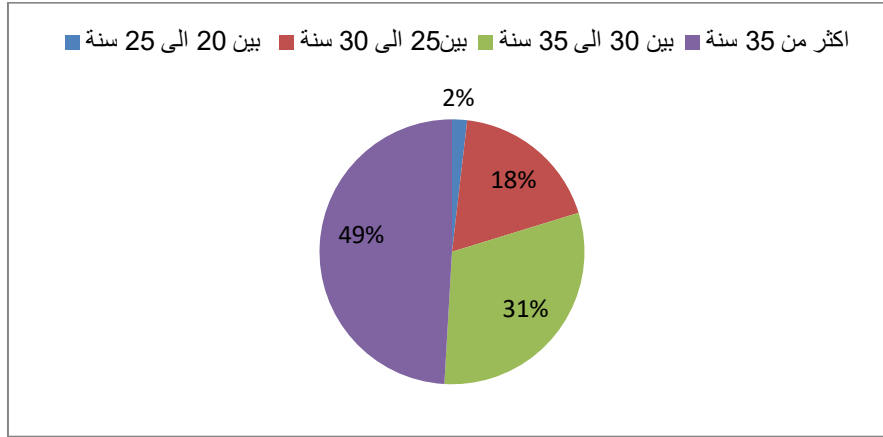
#### ثانيا: عرض بيانات الاستبيان:

وقد تضمنت مايلي:

#### 1- المعلومات الشخصية: تتوزع فئة الاعمار كما يلي:

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر 1 الشكل رقم

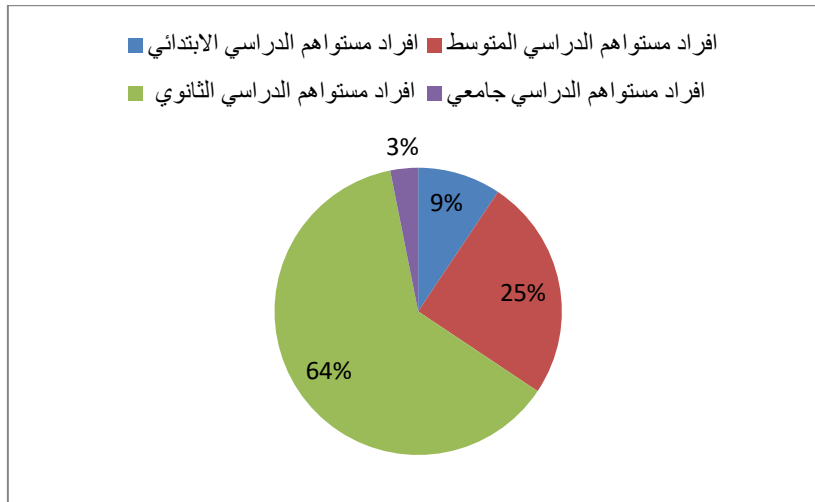


**المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الاستبيان**

تبين لنا نتائج الشكل السابق بأن فئة قليلة جدا من أفراد عينة الدراسة هم من تتراوح أعمارهم من 20 إلى 25 سنة وذلك بنسبة 2%، في حين تبلغ ما نسبته 18% من أفراد تتراوح أعمارهم من 25 إلى 30 سنة، و31% بالنسبة للأفراد الذي تتراوح اعمارهم بين 30 الى 35 سنة و أعلى نسبة من أفراد هذه العينة تفوق أعمارهم 35 سنة بنسبة 50%

**2- توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المستوى الدراسي:**  
يتوزع مستوى الدراسي لأفراد العينة كما يلي:

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي 2 الشكل رقم



**المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الاستبيان**

من خلال الشكل 2 يتضح لنا ان 63% من افراد عينة الدراسة هم من المستوى الدراسي الثانوي وان 25% من افراد العينة من المستوى الدراسي المتوسط بينما 9% من افراد العينة من المستوى الدراسي الابتدائي اما الفئة الاخيرة والضعيفة والمقدرة ب 3% من نصيب الافراد ذوي المستوى الجامعي

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

3- مستوى الرضى في العمل في السوق الموازي:

من خلال معطيات الاستبيان يتضح لنا أن أغلبية الفئة المستجوبة كانت ولا زالت معظمها تشتغل الى حد الآن، ويرجع سبب دخولها الى العمل في السوق الموازي الى عدة اسباب:

- الطرد من العمل،
  - إغلاق أو إفلاس الشركة،
  - عمل اضافي
  - كعمل موروث من الاباء.
- أما فيما يخص مستوى الرضا في العمل في السوق الموازي للعملات فان أغلب الفئة راضية بالعمل في هذا السوق أما الفئة المتبقية غير راضية وترجع أسباب عدم رضاها الى ما يلي:
- عمل غير مستقر ولا يضمن التقاعد،
  - بيئة هذا السوق غير مستقرة،
  - الالتزام لقواعد وتعليمات اشخاص مجهولون يتحكمون في السوق وطنيا وليس في ولاية خنشلة فقط،
  - انخفاض وقلة تداول العملات في بعض المواسم والذي يعني اجور ومردود ضعيف للأفراد العاملين في السوق.

ثانيا: تحليل اسباب تنامي سوق الصرف الموازي بناء على معطيات الاستبيان:

✓ البعد الاول: يجد المتعاملون أن السوق الموازية توفر فرصاً أفضل لتحقيق قيمة أفضل لعملاتهم

والتيمثل في المحاور التالية:

✓ أسباب توسع رقعة السوق الموازي

✓ تلبية السوق الموازي لرغبات المتعاملين

يمثل الجدول التالي أسباب توسع رقعة السوق الموازي ومدى تلبية احتياجات المتعاملين فيه:

الجدول رقم 6: اسباب توسع رقعة السوق الموازي ومدى تلبية احتياجات المتعاملين فيه

النسبة المئوية		أجوبة الافراد المتعاملين في السوق		الاسئلة التي وردت في الاستبيان
لا	نعم	لا	نعم	
0	100%	0	25	هل يلبي السوق الموازي احتياجات المتعاملين المفقودة في السوق الرسمي
0	100%	0	25	هل تحديد سقف الصرف في السوق الرسمي للعملات هو الذي دفع بالمتعاملين الى اللجوء للسوق الموازي

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، بالنسبة للسؤال الأول نلاحظ أن نسبة 100% من أفراد العينة المستجوبة يؤكدون صحة هذا السؤال، في حين نجد ما نسبته 0. % قاموا بنفيه. وفيما يخص السؤال الثاني: فإن نسبة 100% من أفراد العينة المستجوبة أكدوا صحته، في حين نجد نسبة 0 % قاموا بنفيه

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

ومنه نستنتج أن تحديد سقف مبلغ الصرف في السوق الرسمي للعملة هو الذي دفع بالمتعاملين الى اللجوء إلى السوق الموازي لتلبية احتياجاتهم المفقودة في السوق الرسمي للعملة.  
 ✓ البعد الثاني: عدم فرض تطبيق صارم للقوانين المكافحة لسوق الصرف الموازي ساعد على نموه في الجزائر  
 تمثل في المحاور التالية:

✓ غياب القوانين الصارمة ودورها في انتشار السوق الموازي  
 ✓ مدى فاعلية جهود الدولة في توفير متطلبات المتعاملين

الجدول رقم 7: مدى فاعلية الاجراءات القانونية وجهود الدولة في مكافحة السوق الموازي للعملة

النسبة المئوية		أجوبة الافراد المتعاملين في السوق		الاسئلة التي وردت في الاستبيان
لا	نعم	لا	نعم	
92%	8%	23	2	هل تتعرضون لتحقيقات ومسائلات من طرف المصالح المعنية بمكافحة مثل هذه الاسواق ؟
100%	0%	25	0	حسب رأيك هل يوجد تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بمحاربة الاسواق الموازية للعملة ؟

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الاستبيان

من خلال الجدول السابق نلاحظ بالنسبة للسؤال الأول نسبة 8% من أفراد العينة المستجوبة اجابوا اجابات مختلفة عن الافراد الباقين لا تأكد اجاباتهم عن وجود مسائلات من طرف المصالح المختصة ولكن كانت الاجابة ان في بعض الاحيان تتدخل المصالح الامنية عند وجود قضية مرتبطة بالسوق الموازي مثل الكشف عن كمية كبيرة من العملات الاجنبية الغير مصرح بها عند احد الاشخاص او قضية احتيال وهكذا امور

اما 92% من افراد العينة قاموا بنفيه انكرو وجود مسائلات حيث كانت ابرز الاجابات لاحد الافراد لدي خبرة في هذا العمل لمدة 25 سنة لم اتعرض لاي مسائلات من طرف مصالح مختصة او مصالح امنية وان الاوضاع هادئة في السوق

\*أما بالنسبة للسؤال الثاني، فإن نسبة 0% من أفراد العينة قاموا بتأكيد صحته، ونسبة 100% قاموا بنفيه. مما يعني ان الاجراءات القانونية وجهود الدولة في مكافحة السوق الموازي للعملات مازالت تحتاج الى صرامة في تطبيقاتها على أرض الواقع. وهناك من لا يعلم عن هذه الاجرائات نهائيا

✓ البعد الثالث: عدم رغبة أصحاب السوق الموازي للعملة في ممارسة نشاطهم بشكل رسمي نظرا لانعدام محفزات لذلك

تمثالا لمحاور التالية:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

- ✓ تأثير فتح مكاتب الصرف على السوق غير الرسمي
- ✓ سبب لجوء المهاجرين الى تغيير عملاتهم في سوق صرف العملات الموازي.
- ✓ توفير مناخ ملائم للعمل في السوق الرسمي

الجدول رقم 8: العمل في الاطار الرسمي كمحفز للتخلي عن السوق الموازي والانتقال الى العمل في الاطار الرسم

النسبة المئوية		أجوبة الافراد المتعاملين في السوق		الاسئلة التي وردت في الاستبيان
لا	نعم	لا	نعم	
56%	44%	14	11	في حالة فتح مكاتب الصرف هل ستتوقف عن العمل في السوق الموازي وتعمل في المكاتب
0%	100%	0	25	هل السوق الموازي يعتبر كمحفز رئيسي للمهاجرين الجزائريين لبيع عملاتهم فيه.
0%	100%	0	25	في حالة توفير المناخ الملائم في السوق الرسمي للعمل هل سيدفعك للعمل في إطار رسمي؟

من خلال الجدول السابق، بالنسبة للسؤال الأول نلاحظ أن نسبة 44% من أفراد العينة المستجوبة يؤكدون صحة هذا السؤال، في حين نجد ما نسبته 56% قاموا بنفيه.

وفيما يخص السؤال الثاني: فإن نسبة 100% من أفراد العينة المستجوبة أكدوا صحته، في حين نجد نسبة 0% قاموا بنفيه

وفيما يخص السؤال الثالث: فإن نسبة 100% من أفراد العينة المستجوبة أكدوا صحته، في حين نجد نسبة 0% قاموا بنفيه

ومنه نستنتج ان معظم الافراد لا يرغبون في العمل لدى المكاتب الرسمية منهم من يربط الامر بالفائدة ومنهم من يربط الامر بعدم اشتغاله في مكاتب وفق قيود وانه يفضل العمل الحر والربح

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الحر اما بالنسبة للمهاجرين فهم المدعمن الاساسيين لهذا السوق بالعملات الاجنبية ويفضلون البيع فيه على البيع في السوق الرسمي بسبب الفائدة التي يأخذونها.

**ثالثا: النتائج المستخلصة لاسباب تنامي السوق الصرف الموازي في الجزائر من الدراسة الميدانية:**

يمكن عرضها فيما يلي:

- عدم تشديد الرقابة من قبل البنك المركزي على عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ساهم في نمو سوق الصرف الموازي.
- زيادة الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي بسبب غياب الرقابة الفعلية على سوق الصرف الموازي.
- التأخر في إنشاء مكاتب الصرف الرسمية.
- تراجع الدينار الجزائري الدائم دفع بأصحاب الأموال للاستعانة بالسوق الموازية لتحويل الأموال إلى العملة الأوروبية للحفاظ، مما أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.
- الإنشاء الفعلي لمكاتب الصرف يمكن أن يكون من بين الحلول التي يمكن اعتمادها للحد من أسواق الصرف الموازية.
- غياب القوانين الصارمة لمكافحة أسواق الصرف ساهم في تزايد هذه الأسواق.
- تطبيق عقوبات صارمة على الأفراد والمواطنين الذين يشترون أو يمارسون العمل في هذه الأسواق يمكن أن يكون فعالاً، خاصة بعد فتح مكاتب رسمية.

### خلاصة الفصل:

أرتكز الفصل الثالث على تبني دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى بعض مؤشرات اقتصادية الفترة من 1990/ 2016 وخصص لذلك مجموعة من المباحث، خصص المبحث الأول منه لتحليل أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي بدولة الجزائر الفترة المبحوثة وتم تناول ذلك من خلال مجموعة مطالب ناقشت

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

مجموعة متعددة من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن النمو الاقتصادي منها بمؤشرات الصادرات والواردات ومنها بمؤشرات التضخم الفترة أو بمؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي، أو بمؤشرات الإيرادات النفطية؛ كل ذلك الفترة المبحوثة الفترة من 2016/1990

وفي المبحث الثاني اعتمدنا في دراستنا على منهجين الوصفي والتحليلي حيث تم تسليط الضوء على سبب تنامي سوق صرف العملات الموازي، والذي خلق فجوة كبيرة في أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية، مع الإشارة الى اهم الاجراءات الواجب اتخاذها للتقليل من حدوثة فلا يمكن تجاهل هذه الظاهرة وما تخلفه من اضرار كبيرة على الاقتصاد الوطني.

# خاتمة

## خاتمة

إن النمو الاقتصادي متغير اقتصادي حساس تجاه المؤشرات المالية خاصة سعر الصرف سواء كان هذا التأثير بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال التأثير على محدداته الرئيسية المتمثلة في التضخم او المستوى العام للأسعار ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وحجم الصادرات والواردات، او الإيرادات النفطية بالنسبة للدول المصدرة للنفط كالجزائر. وهذا التأثير يكون عن طريق ما يسمى بسياسة سعر الصرف اما بسياسة تخفيض قيمة العملة وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف او بسياسة رفع سعر الصرف إذ أن هذا الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى الأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

لقد كانت دراستنا على التغير في سعر الصرف بالجزائر وتأثيره على النمو الاقتصادي فسعر الصرف الدينار الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات في سوق صرف العملات الأجنبية لما لها من دور في تسوية المعاملات المالية الدولية وتحرير التجارة الخارجية لكون سعر الصرف يعتبر العنصر القطب في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والمالي من جوانب مختلفة.

و في ظل غياب لسياسة صرف واضحة وفعالة والمراقبة الصارمة لعمليات التجارة الخارجية ومراقبة احتياطي الصرف يمكن لذلك ان يؤدي الى تنامي مايسمى بسوق الصرف الموازي التي تعبر عن سعر غير ثابت وغير معطن رسميا بل يتم اعلانه بشكل شخصي مما يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد مما يؤدي الى التأثير بصفة سلبية على النمو الاقتصادي والتاثير على سياسة الصرف المتبعة من طرف السلطات النقدية.

كما تناولنا في موضع آخر تحليل اقتصادي لبيان أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر بمقاربتة بمحددات النمو الاقتصاد في الجزائر تشمل الصادرات والواردات والتضخم ونصيب الفرد من الدخل المحلي بالإضافة إلى الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة، كدراسة وصفية تحليلية باستخدام القوة التفسيرية لمؤشرات التغير في سعر الصرف وتأثيره على مكونات معدل النمو الاقتصادي السالفة الذكر بالاعتماد على معطيات البنك الدولي بالنسبة للجزائر.

### ثانيا: نتائج الدراسة التحليلية:

- إن تغير في سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 شهد أكبر قيمة له بالنسبة للدولار الأمريكي خلال سنة 1992 مقارنة ب 1991 بنسبة تقدر بما يعادل 50%، وهذا يعود إلى ضعف الإنتاج الوطني وتراجع الناتج الداخلي الخام.
- بمقارنة التغير في سعر الصرف بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج نجد أن أكبر نسبة لسعر الصرف الرسمي المقدرة ب 50 % يقابلها انخفاض يقدر ب 31 % في نصيب الفرد من الناتج سنة 1992، وهذا يؤدي إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ونصيب الفرد من الناتج.
- بمقارنة التغير في سعر الصرف بالنسبة للتضخم نجد أن نسبة سعر الصرف الرسمي انخفضت ب 6.22 % يقابلها أكبر نسبة للتضخم ب 300 % سنة 2001، وهذا يؤدي إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.
- وجود تاثير للايرادات النفطية على سعر الصرف في الجزائر وليس العكس.
- لم تباشر الجزائر باي إصلاحات من أجل الحد من نمو سوق الصرف الموازي، حيث لا زال في تزايد مستمر.

### ثالثا: إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية تم الوصول الى:

- صحة الفرضية الاولى: هناك تاثير للتغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على محدداته.
- صحة الفرضية الثانية: من اهم محددات النمو الاقتصادي التضخم، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حجم الصادرات والواردات، الايرادات النفطية.

- صحة الفرضية الثالثة: هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم
  - صحة الفرضية الرابعة: هناك علاقة طردية بين سعر الصرف ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
  - صحة الفرضية الخامسة: هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الواردات.
  - صحة الفرضية السادسة: هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والإيرادات النفطية.
- رابعاً: التوصيات:
- محاولة الوصول إلى سعر صرف حقيقي يقترب من سعر الصرف التوازني والابتعاد عن المغالات او التخفيض فيه.
  - إتباع سياسة سعر صرف تضمن استقرار سعر الصرف ووضعية النمو الاقتصادي.
  - العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني بالعملة الصعبة وتحفيز القطاعات الإنتاجية والمالية والخدمية.
  - تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من أجل استقطاب رؤوس أموال أجنبية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: الكتب

1. بوتلجة عبد الناصر، بطاهر سمير، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود، المغاربية للإقتصاد والتسيير، 2015.
2. حمدي عبد العظيم، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق للنشر، القاهرة، مصر، 1998.
3. دومينيك سالفاتور، ترجمة "فؤاد صالح"، مبادئ الإقتصاد، أكاديمية انترناشيونال، بيروت، لبنان، 2001.

4. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
5. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
7. عبد المجيد قدري، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. عدنان هجير وأمين زكي، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003.
10. محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
11. محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
12. محمد لبيب شقير، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.
13. محمد نادي حسن خليفة، النمو الإقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001.
14. محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999.
15. مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
16. نزار سعد الدين العيسي، الإقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
17. نودار وميشال، التنمية الإقتصادية، ترجمة "حسين حسن محمود" دار المريخ، الرياض، 2006.
18. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007.
19. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001.
20. وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

ثانياً: المذكرات

1/- أطروحات الدكتوراه:

21. بغداد بنين، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03.
22. عائشة بلحشرش، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في نقود بوك ومالبة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
23. عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الإقتصادي في سوريا، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008.
24. محمد أمين بربري، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
25. محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

2/- رسائل الماجستير:

26. بتاني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، دفعة 2009/2008.
27. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.
28. قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016.
29. نفيسة نصري، أثر سعر الصرف على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية الدولة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
30. يوسف بن ختم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد القياسي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

31. سليمة بوادي، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2013.

**3/ مذكرات الماستر:**

32. حسنة محرز، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

33. حميدات سعاد، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

34. عفاف ربيعي، مخاطر سعر الصرف في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة مسيلة، الجزائر، 2016.

**ثالثا: المجلات**

35. بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 24، الطبعة 01، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

36. تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الإقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، العدد 16، 215.

37. العباس بلقاسم، سيايات أسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، 2003.

**خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Edwards, Sebastian and Miguel A, exchange rate in emerging economics: what we need to know?, working paper ,1999, on <http://www.neber.org/>
2. Jamal Bouoiyour, VelayoudomMarimoutou and Serge Rey, taux de change réel d'équilibre et politique de change au maroc, économie internationale n97, 2004.

# الملاح

## ق



جامعة عباس لغرور خنشلة  
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

جامعة عباس لغرور خنشلة



جامعة عباس لغرور خنشلة  
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

## كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

### وعلوم التسيير

# استبيان:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بعنوان خطر التغير في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية وسعر الصرف الموازي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الأسباب وراء تنامي سوق الصرف الموازي، مما أدى إلى فجوة كبيرة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية. وسنركز أيضاً على الإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها لتقليل هذه الفجوة

وفي ضل هذا البحث العلمي نتوقع منكم المساهمة والمساعدة الجادة لإنجاح هذه الدراسة وذلك بالإجابة بكل موضوعية على كافة الاسئلة وذلك بوضع علامة X في الخانة التي تتفق مع رأيكم علما بان هذه المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي وفقط.

نشكركم مقدما على تعاونكم ومساهمتمكم في إثراء هذا البحث العلمي.

الاستاذ المشرف: مسعي عبد الحليم

الطالب: " غدير عبد العزيز

سنة ثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

القسم الاول معلومات شخصية

الجنس	ذكر
	انثى

العمر	من 20 الى 25 سنة
	من 25 الى 30 سنة
	من 30 الى 35 سنة
	أكثر من 35 سنة

## الملاحق

	المستوى الدراسي
	الابتدائي
	المتوسط
	الثانوية
	جامعي

	الحالة الاجتماعية
	أعزب
	متزوج

<p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p>	سبب العمل في السوق الموازي - السكوار-
--	---

<p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p>	مدة العمل في السوق الموازية - السكوار -
--	--

### القسم الثاني معلومات حول طبيعة هذا العمل

	نعم	لا	الأسئلة
			هل يلبي السوق الموازي احتياجات المتعاملين المفقودة في السوق الرسمي
			هل تحديد سقف الصرف في السوق الرسمي للعملات هو الذي دفع بالمتعاملين الى اللجوء للسوق الموازي
			هل تتعرضون لتحقيقات ومسانلات من طرف المصالح المعنية بمكافحة مثل هذه الاسواق؟
			حسب رأيك هل يوجد تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بمحاربة الاسواق الموازية للعملات؟
			في حالة فتح مكاتب الصرف هل ستتوقف عن العمل في السوق الموازي وتعمل في المكاتب
			هل السوق الموازي يعتبر كمحفز رئيسي للمهاجرين الجزائريين لبيع عمالتهم فيه.
			في حالة توفير المناخ الملائم في السوق الرسمي للعمل هل سيدفعك للعمل في إطار رسمي؟
			<u>هل انت راضي بهذا العمل في السوق الموازية</u>
			<u>لو وجدت عمل اخر بنفس فوائد وعوائد العمل في السوق الموازية هل تترك العمل فيه</u>

